وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../..... 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـــ:

دور التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة

دراسة حالة: الصكوك الخضراء الماليزية

من إعداد:

- بن جنة حنين
- عبادة نور الهدى

إشراف الأستاذ (ة):

– د. قحايرية سيف الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
آيت يحي سمير	أستاذ	رئيســـــــــا
قحايرية سيف الدين	أستاذ محاضر- أ	مشرفا ومقررا

مهري عبد المالك أستاذ محاضر ـ أ عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021- 2022

ملخص الدراسة:

ان اهم ما يميز عصرنا الحالي هو تلك الأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها الاقتصاد الأخضر، باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة، وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة، حيث تهدف دراستنا الى تبيان الاعتماد على التمويل الأخضر الذي يعد نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو، التي تعتمد بشكل مباشر على الاستثمارات الخضراء، باعتباره أداة تمويل جديدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في إطار التحول التدريجي الى الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال تطوير أدوات مالية حديثة في مقدمتها الصكوك الخضراء، كونها توجه خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالبيئة، و من خلال دراستنا توصلنا الى أن ماليزيا من الدول الرائدة في هذا المجال، حيث ساهمت الصكوك الخضراء في ماليزيا في تمويل العديد من المشاريع المستدامة ، وذلك من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية في مجال تمويل الطاقات المتجددة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التمويل الأخضر، التنمية المستدامة، البيئة، الصكوك الخضراء.

Study summary:

The most important feature of our time is the great importance of the green economy, as an environmentally friendly economic activity and one of the ways to achieve sustainable development, where our study aims to demonstrate the reliance on green finance, a new model of rapidly growing economic development, which relies directly on green investments, as a new financing tool that contributes to sustainable development in the context of the gradual transition to a green economy, through the development of modern financial instruments. First and foremost are green instruments, being specifically directed to support environmentally related projects, and through our study we have found that Malaysia is one of the leading countries in this field, where green instruments in Malaysia have contributed to the financing of many sustainable projects, through their ability to mobilize financial resources in the field of financing renewable energies.

Key words: green economy, green finance, sustainable development, environment, green sukuk

فهرس المحتويات

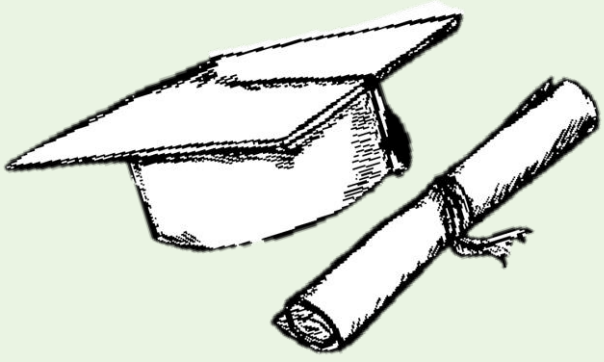

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
ملخص الدراسة	
قائمة الأشكال والجداول	VII.
قائمة الاختصارات	IX.
مقدمة عامة	ب–ح
الفصل الأول: الإطار العام للاقتصاد والتمويل الأخضر	
تمهيد الفصل	**02**
المبحث الأول: ماهية تمويل الاقتصاد	**03**
المطلب الأول: تعريف وأهمية التمويل	**03**
الفرع الأول: تعريف التمويل	**03**
الفرع الثاني: اهمية التمويل	**04**
المطلب الثاني: التمويل البنكي	**04**
الفرع الأول: مفهوم التمويل البنكي	**04**
الفرع الثاني: وظائف التمويل البنكي	**05**
المطلب الثالث: تمويل أسواق المال	**05**
المطلب الرابع: تمويل التنمية الاقتصادية	**06**

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	06
الفرع الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	06
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر	09
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر	09
الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر	09
الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الأخضر	10
المطلب الثاني: أساليب الاقتصاد الأخضر	10
المطلب الثالث: متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر	12
المطلب الرابع: تحديات الاقتصاد الأخضر	13
المبحث الثالث: التمويل الأخضر	14
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأخضر	14
الفرع الأول: مفهوم التمويل الأخضر	14
الفرع الثاني: خصائص التمويل الأخضر	15
المطلب الثاني: مصادر ومكونات التمويل الأخضر	15
الفرع الأول: مصادر التمويل الأخضر	15
الفرع الثاني: مكونات التمويل الأخضر	17
المطلب الثالث: مكونات التمويل الأخضر	18
المطلب الرابع: اليات وقنوات تطبيق التمويل الأخضر	20

خلاصة الفصل 23

الفصل الثاني: التنمية المستدامة وعلاقتها بالتمويل الأخضر

تمهيد الفصل 25

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة 26

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة 26

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة 26

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة 27

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة 27

المطلب الثالث: اهداف التنمية المستدامة 28

المطلب الرابع: ابعاد التنمية المستدامة 29

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة 30

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية 31

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية 32

المطلب الثالث: المؤشرات المؤسسية 33

المطلب الرابع: المؤشرات البيئية 34

المبحث الثالث: علاقة التنمية المستدامة بالاقتصاد والتمويل الأخضر 35

المطلب الاول: علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة 35

المطلب الثاني: مجالات اسهام الطاقات المتجددة في استدامة التنمية 36

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة 37

المطلب الرابع: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة 39

الفرع الأول: مفهوم التمويل الاسلامي 39

الفرع الثاني: استدامة التنمية وفقا لمنهج التمويل الإسلامي 39

خلاصة الفصل 43

الفصل الثالث: تجربة الصكوك الخضراء في ماليزيا ومسار التنمية المستدامة

تمهيد الفصل 45

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الخضراء 46

المطلب الأول: ماهية الصكوك الخضراء 46

الفرع الأول: مفهوم الصكوك الخضراء 46

الفرع الثاني: خصائص الصكوك الخضراء 46

المطلب الثاني: أهمية الصكوك الخضراء 47

الفرع الأول: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء بالنسبة للمصدر الأصلي 47

الفرع الثاني: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء بالنسبة للمستثمرين 50

الفرع الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء بالنسبة للاقتصاد الكلي 51

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الصكوك الخضراء 51

المطلب الرابع: الاتجاهات العالمية وأسباب نمو سوق الصكوك الخضراء 53

المبحث الثاني: الصكوك الخضراء الماليزية نموذجا 54

المطلب الأول: الاقتصاد الأخضر وواقع التنمية المستدامة الماليزية	54
الفرع الأول: المرحلة الأولى	54
الفرع الثاني: المرحلة الثانية	55
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة	55
المطلب الثاني: الصكوك الخضراء الماليزية	56
الفرع الأول: تطور اصدار الصكوك الخضراء عالميا	56
الفرع الثاني: تطور اصدار الصكوك الخضراء في ماليزيا	60
المطلب الثالث: الاعتماد على الصكوك الخضراء لتعزيز التنمية المستدامة في ماليزيا	62
الفرع الأول: مشروع المباني الخضراء لشركة (PNB Merdeka Ventures SDN Berhad)	62
الفرع الثاني: مشروع تمويل البرامج التعليمية "صكوك احسان"	64
الفرع الثالث: مشروع حديقة الطاقة الشمسية (Quantum Solar Park Semenanjung– SDN BHD)	65
المبحث الثالث: الجزائر نحو اقتصاد اخضر	67
المطلب الأول: واقع ومجهودات الجزائر في الاقتصاد الأخضر	67
المطلب الثاني: اهم إنجازات الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر	69
المطلب الثالث: سبل وفرص النهوض بالاقتصاد الأخضر في الجزائر	71
خلاصة الفصل	73
خاتمة	75

قائمة المصادر والمراجع 79

قائمة الأشكال والجداول

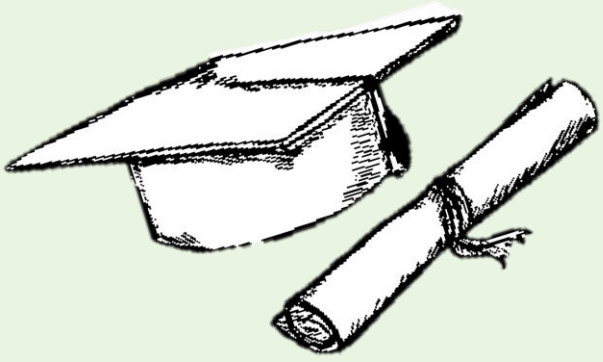

❖ قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات التمويل الأخضر	18
02	مجالات الإستثمار في التمويل الأخضر	20
03	توزيع إصدارات الصكوك الخضراء حسب الدول 2020	57
04	هيكل صكوك Merdeka Ventrues	61
05	هيكل صكوك مشروع الطاقة الشمسية	64

❖ قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	إصدارات الصكوك الخضراء عالميا خلال الفترة 2017–2020	55
02	إصدارات الصكوك الخضراء في ماليزيا حتى عام 2020	59

قائمة الاختصارات

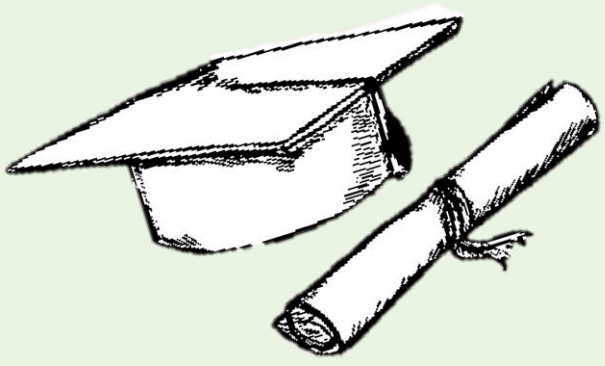

❖ قائمة الإختصارات

الرمز	العنوان	
PNB	الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي	Produit national brut
SDN	الشبكات المعرفة بالبرمجيات	Software defind networking
Bhd	الدينار	
UITM	تكنولوجيا جامعة مارا	University technology Marra

مقدمـــة عامـــة

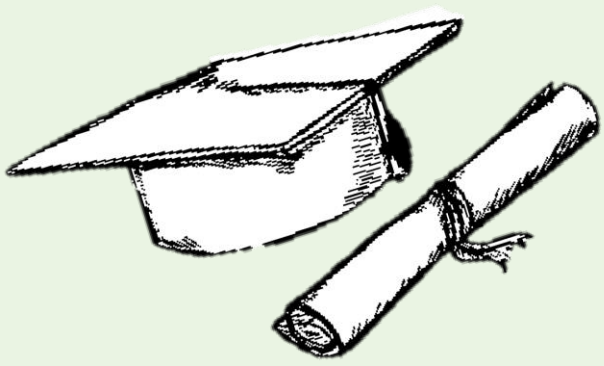

مقدمة عامة:

تسعى مختلف دول العالم الى تحسين وترقية اقتصادياتها، بتنويع أنشطتها لمواجهة التحديات المفروضة ومواكبة التطورات الحاصلة لضمان جودة الحياة من مختلف جوانبها، فالتوجهات الحديثة لتبني الاقتصاد الأخضر يعد خطوة جادة لتحقيق التنمية المستدامة.

فالاقتصاد الأخضر اعتبر أحد الوجوه الجديدة للاقتصاد الحديث، فهو يهدف الى المحافظة على البيئة بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي الغاية من ارسائه لكن بأسلوب ومقاربات حديثة باعتباره اقتصاد نظيف يرتكز على التنمية الخضراء لاستخدامه الموارد والطاقات استخداما أمثل.

في هذا الصدد قامت العديد من المنظمات الدولية بمجهودات كبيرة وكثيفة للترويج للاقتصاد الأخضر لتحقيق الأهداف الإنمائية خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة والقضاء على الفقر ومواجهة الازمات العالمية.

وسعيا لتحقيق التنمية المستدامة، فكرت الدول في توفير أدوات مالية خضراء تساعدها على الاستثمار في تمويل المشاريع الخضراء المستدامة الصديقة للبيئة، فكانت الانطلاقة بإصدار سندات خضراء لأول مرة من قبل البنك الدولي عام 2008، وقد لاقت رواجا كبيرا من قبل المستثمرين المستدامين بيئيا وأخلاقيا، وأمام الطلب المتزايد على الأدوات المالية الخضراء، منحت أمام التمويل الإسلامي فرصة هائلة لتطوير أدواته، فماليزيا تعد من الدول التي تبنت المالية الإسلامية وأدواتها، وسخرتها لخدمة مختلف جوانب التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالصكوك، حيث برزت الصكوك لأول مرة في ماليزيا سنة 2017، لتكون من أهم البدائل التمويلية التي تدعم متطلبات التنمية المستدامة.

والجزائر من بين الدول التي أولت أهمية كبيرة للاقتصاد الأخضر، وهذا من خلال تبنيها للعديد من الإصلاحات والمبادرات من بينها التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة، إضافة الى مشاريع والإنجازات التي قامت بها في عدة قطاعات لتعزيز استغلال الطاقات المتجددة.

الإشكالية الرئيسية:

وتأسيسا على هذا يمكن طرح الاشكال الرئيسي التالي:

"كيف يمكن ان يساهم التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة؟ وما هو واقع الصكوك الخضراء كصناعة مالية مستدامة في ماليزيا؟"

التساؤلات الفرعية:

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الاقتصاد الأخضر؟ وما المقصود بالتمويل الأخضر؟
- ما هي أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها؟ وكيف يساهم التمويل الأخضر في تحقيقها؟
- ما هو دور الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع المستدامة في ماليزيا؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السابقة نصوغ الفرضيات التالية:

- يتوافق الاقتصاد الأخضر مع البيئة ويعزز استخدام الطاقات النظيفة، حيث يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق التكامل بين أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
- التمويل الأخضر هو مجموعة الاستثمارات والقروض التي تمول المشاريع الهادفة الى حماية البيئة، والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- لعبت الصكوك الخضراء دور فعال في تمويل المشاريع المستدامة في ماليزيا.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع " دور التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة – دراسة حالة الصكوك الخضراء الماليزية–" لأنه من أهم المواضيع في العصر الراهن التي لم يتم التطرق إليها كثيرا رغم الأهمية البالغة التي يحتويها، واجتهادا منا لنكون سباقين في طرح مثل هذا الموضوع للمرة الأولى في كليتنا، وكذلك الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع الحيوية، اذ يعتبر موضوع التمويل الأخضر من المواضيع الحيوية المتداولة في الآونة الأخيرة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف، والمتمثلة فيما يلي:

- التعرف على آليات التمويل الأخضر.
- ابراز دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.
- التعرف على الصكوك الخضراء كأداة تمويلية حديثة للتنمية المستدامة.
- تسليط الضوء على تجربة ماليزيا في التعامل بالصكوك الخضراء.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في:

- اعتبار الاقتصاد الأخضر اقتصاد مستدام لا يلحق الضرر بالبيئة، لأنه نظيف ولا يسبب التلوث بالبيئة.
- تم إثراء الدراسة بالتجربة الماليزية باعتبارها الدولة الرائدة في مجال الصكوك الإسلامية بصفة عامة والصكوك الخضراء بصفة خاصة، والهدف من ذلك هو الاستفادة من هذه التجربة والحث على تعميمها في العديد من الدول ومن بينها الجزائر.
- تبيان الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية بغية الوصول إلى استغلال أمثل للطاقة النظيفة كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة.

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا منهج المسح المكتبي والمنهج الاستنباطي، الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع، من اجل الوصول الى النتائج المطلوبة، وذلك من خلال استنباط مختلف أبعاد التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة، وقد وقع اختيارنا على دراسة حالة التجربة الماليزية بالاعتماد على منهج دراسة الحالة المدعوم بدراسة تحليلية، أين تم تحليل واقع التنمية المستدامة وواقع الصكوك الخضراء في ماليزيا.

صعوبات الدراسة:

خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عدة صعوبات متمثلة في قلة المراجع التي نستند عليها في جمع بيانات واحصائيات حول الموضوع، وهذا راجع لقلة الدراسات لأن الموضوع مستحدث وظهر في السنوات الأخيرة فقط، كذلك صعوبة الولوج للمعلومات الجديدة في المواقع الرسمية، وتوفرها فقط باللغات الأجنبية.

الدراسات السابقة:

لدراسة دور التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة، لا بد من المرور على بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع، ومن بين تلك الدراسات نذكر:

- دراسة بوبلال كريمة، عواطي سارة، بعنوان دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة التجربة الماليزية نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021/2020، هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور الصكوك الخضراء في تمويل أبعاد التنمية، مع أخذ تجربة ماليزيا كنموذج للدراسة، وأهم نتيجة تم التوصل اليها في هاته الدراسة ان الصكوك الخضراء تساعد في زيادة الوعي بين المستثمرين وقطاع المال والأعمال، إزاء الإجراءات التي يجب اتخاذها إزاء تغيير المناخ.
- دراسة يخلف أكرم، بعنوان توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، 2020/2019، هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الجزائر، من خلال المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتحقيق التنمية، وذلك عن طريق الطاقات المتجددة التي تمتلكها، وأهم نتيجة تم التوصل اليها من خلال هاته الدراسة ان الاستثمار في مصادر الطاقات المتجددة يعتبر خطوة هامة بالنسبة للجزائر، نظرا لاعتمادها بشكل كبير على النفط والغاز في اقتصادها.
- دراسة لعبد الهادي مختار، المعنون بالاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، من مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 09، جامعة تيارت، جوان 2017، تهدف هذه

الدراسة الى إزالة الغموض عن مفهوم الاقتصاد الأخضر وكذا التنمية المستدامة، وأهم ابعادها، وطبيعة الترابط بينهما، وأهم نتيجة تم التوصل اليها من خلال هاته الدراسة ان الاقتصاد الأخضر ليس بديلا للتنمية المستدامة بل ان مفهوم التنمية المستدامة لا يكتمل الا عن طريق الترويج للاقتصاد الاخضر.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: المعنون ب "**الإطار العام للاقتصاد والتمويل الأخضر**"، ويعتبر مدخل عام للاقتصاد والتمويل الأخضر، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول الذي هو عبارة عن ماهية تمويل الاقتصاد، اما المبحث الثاني الذي كان عبارة عن الإطار النظري للاقتصاد الأخضر، وأخيرا المبحث الثالث الذي ذكر فيه التمويل الأخضر.

الفصل الثاني: تحت عنوان "**التنمية المستدامة وعلاقتها بالتمويل الأخضر**"، حيث اندرج فيه ثلاثة مباحث، المبحث الأول، تضمن الإطار النظري للتنمية المستدامة، بينما تم الإشارة الى مؤشراتها في المبحث الثاني، وأخيرا تم تخصيص المبحث الثالث للتحدث عن علاقة التنمية المستدامة بالاقتصاد والتمويل الأخضر.

الفصل الثالث: بعنوان "**تجربة الصكوك الخضراء في ماليزيا ومسار التنمية المستدامة**"، المتضمن هو أيضا لثلاثة مباحث، والذي هو عبارة عن دراسة حالة للتجربة الماليزية، استهل بالمبحث الأول الذي تضمن الإطار المفاهيمي للصكوك الخضراء، ثم في المبحث الثاني اتخذنا من الصكوك الخضراء الماليزية نموذجا، وأخيرا عنوان المبحث الثالث بالجزائر نحو اقتصاد أخضر، حيث تطرقنا فيه بشكل مختصر لحالة الجزائر كدولة تسعى لتطبيق الاقتصاد الأخضر.

الفصل الأول:

الإطار العام للاقتصاد والتمويل الأخضر

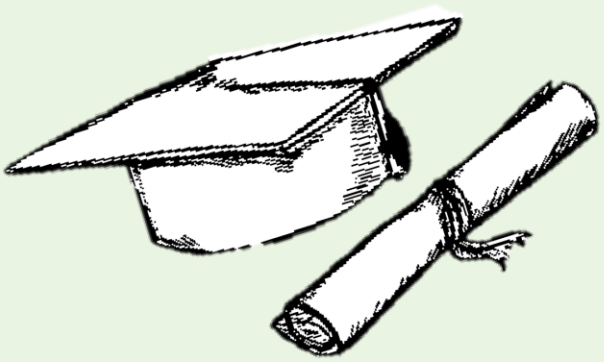

تمهيد الفصل:

اكتسب الاقتصاد الأخضر اهتماما دوليا بارزا منذ فترة حديثة نسبيا، فهو يستند إلى عقود زمنية من التحليل والنقاش بشأن تفاعل البشر والاقتصاد والبيئة، كما يعتبر التمويل الأخضر الاستثمارات والتدفقات المالية التي توجه إلى مشاريع التنمية المستدامة، وكذلك الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي لتعزيز الاستثمارات الخضراء المسؤولة بيئيا أي التي تتحكم في التلوث الصناعي.

على هذا الأساس سنركز في هذا الفصل على السرد النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتمويل، والتمويل الأخضر بصفة خاصة، ومحاولة إبراز العلاقة التي تجمعهم وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية تمويل الاقتصاد

المبحث الثاني: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر

المبحث الثالث: التمويل الاخضر

المبحث الأول: ماهية تمويل الاقتصاد

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

المطلب الأول: تعريف واهمية التمويل

الفرع الأول: تعريف التمويل

يختلف مفهوم التمويل بين علماء الاقتصاد إذ لكل واحد تعريف مختلف عن الآخر وبسبب هذا الاختلاف ظهرت عدة تعريفات للتمويل أبرزها:

"يعرف التمويل بأنه توفير النقود التي تمس الحاجة إليها ويوفر التمويل الوسائل المالية التي تجعل الأفراد يستهلكون أكثر مما ينتجون في فترات معينة".[1]

"تتمثل عملية التمويل في إيجاد الموارد المالية اللازمة من أجل توظيفها والقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المشروعات أساسا على مواردها الخاصة فإن لم تفي بذلك تلجأ تلك المشروعات إلى غيرها ممن يمتلكون الأموال لسد العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى انه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر، كما قد يتدخل بينهما وسيط مالي كمؤسسات التمويل".[2]

"التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام".[3]

---

[1] حسين شوقي عبد الله، التمويل والإدارة المالية، دار النهضة، جامعة القاهرة، 1988، ص 21.

[2] أشرف محمد دوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، العدد 4، أكتوبر 2006، ص 06.

[3] رابح الزبيري، تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998، ص 8.

الفرع الثاني: أهمية التمويل

التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق[1]:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:
  - ✓ توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.
  - ✓ تحقيق التنمية لاقتصادية البلاد.
  - ✓ تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل...).

المطلب الثاني: التمويل البنكي

الفرع الأول: مفهوم التمويل البنكي

يمكن تعريف التمويل البنكي بانه:

" ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض الذي يقدمها الجهاز البنكي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات التي تكون في حاجة إليه اما لخلق مؤسسات جديدة او لتوسيع استثماراتها، أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها".[2]

" عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات، من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية، وكذا الاستثمارية ودعمها وتنميتها، وذلك بما يلائم وأهداف النظام الاقتصادي، والخطة الاقتصادية للدولة".[3]

[1] حسين شوقي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] شيماء فتاح، رانيا لحسن، دور التمويل البنكي في تدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة BNA 491 وكالة تبسة– مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020، ص 21.

[3] شيماء فتاح، رانيا لحسن، المرجع السابق، ص 22.

" هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما (طبيعي أو معنوي)، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها من الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد، العمولات والمصاريف".[1]

الفرع الثاني: وظائف التمويل البنكي

يتميز التمويل البنكي بثلاث وظائف[2]:

1- **وظيفة الإنتاج:** أصبح اللجوء إلى البنوك أمرا ضروريا وذلك لتزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الاستثمارية مما يستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال، كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل وزيادة الاستثمار.

2- **وظيفة تمويل الاستهلاك:** يمكن الحصول على السلع الاستهلاكية عن طريق الائتمان الذي يوظفه البنك وهذا عند عجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل، أي حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية حالها مقابل دفع مستقبلي حسب مدة الائتمان .

3- **وظيفة تسوية لمبادلات:** يستخدم الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف وهذه التسوية تتم بشبكات كوسيلة للتبادل مع اعتماد أقل للبنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة.

المطلب الثالث: تمويل أسواق المال

هو نمط التمويل عن طريق سوق رأس المال بالتحديد السوق الأولي، وذلك عن طريق اصدار مجموعة من الاوراق المالية، ويمكن تقسيم هذا النوع من التمويل إلى قسمين أساسين هما:[3]

- التمويل عن طريق الأسهم (أدوات الملكية).
- التمويل عن طريق السندات (أدوات الدين).

[1] شيماء فتاح، رانيا لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] عبد الواحد غردة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 29.

[3] راوية لموشي، دور سوق راس المال في تمويل الاستثمار، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 112.

ولكي يتم هذا النوع من التمويل يجب التعرف أولا على مراحل إصدار الأوراق المالية من قبل الشركات وكيف يتم الاكتتاب فيها من قبل المستثمرين بمساعدة الوسطاء الماليين باعتبار أن لديهم الخبرة في مجال الإصدار والتعامل مع المستثمرين مقابل عمولة يتلقاها الوسيط من قبل المصدر.

وقبل أن يتم طرح الأوراق المالية يجب أن يتوفر في المصدر ما يلي:

- نشر المعلومات عن الهيئة المصدرة؛
- نشر المعلومات حول الإصدار (طبيعته، مبلغه، الهدف منه، الأداة المستعملة...)؛
- الحصول على الموافقة أو ما يعرف بتأشيرة من السلطات المالية؛
- الترخيص بتسويق الإصدار؛
- استيفاء الشروط القانونية والمالية والبشرية لإتمام العملية؛
- نشر المعلومات التفصيلية حول مجلس الإدارة وأعضائه والهيئات الإدارية والرقابية الأخرى أن وجدت.

المطلب الرابع: تمويل التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

" التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل".[1]

" هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة".[2]

الفرع الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

1) **المصادر الداخلية:** يمكن تقسيمها الى ثلاثة مصادر:[1]

[1] التنمية الاقتصادية، المركز الوطني للتوثيق، 2020، مقال متاح على الموقع الالكتروني:
- www.ABHATOO.net , le 02/02/22, 16:32, page 09.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

الادخارات الاختيارية: هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا وتتمثل في:

- مدخرات القطاع العائلي: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:
- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات؛
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير؛
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي؛
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.
- مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص، وادخارات قطاع الأعمال العام.

الادخارات الإجبارية: وهي ادخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

2) **المصادر الخارجية:** تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي[2]:

التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل أهم هذه المؤسسات هي:

[1] المرجع نفسه، ص ص19، 20.
[2] المركز الوطني للتوثيق، مرجع سبق ذكره، ص ص21، 22.

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
- صندوق النقد الدولي.

المنح والإعانات: تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبرات فنية.

القروض: قد تكون عامة أو خاصة: فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيأت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيأت التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيأت التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل أو من صناديق التمويل الإقليم.

الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها، وهو نوعان:

- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاستثمار الأجنبي الغير مباشر.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر

يمثل الاقتصاد الأخضر أداة استراتيجية يهدف الى إلى توجيه الدول للابتعاد عن الأنماط الضارة للإنتاج والاستهلاك، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد، وفي هذا المبحث سنتطرق لمفاهيم عامة للاقتصاد الأخضر.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر

"هو ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد ويمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في ابسط صوره وهو ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية ويزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية".[1]

أما البنك الدولي فيعرف الاقتصاد الأخضر: "بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية كما يراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولابد أن يكون النمو شاملا".[2]

وتعرف منظمة العمل الدولية الاقتصاد الأخضر: "بأنه اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا، ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاع العام والخاص تفضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، ويولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية الى المستويات التي تحقق بها الاستدامة".[3]

---

[1] أكرم يخلف، توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، 2020/2019، ص 07.

[2] المرجع نفسه، ص 08.

[3] عبد القادر حفاي، رحيمة شحوم، التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء الماليزية نموذجا)، مجلة دفاتر اقتصادية، ديسمبر 2018، ص 337.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية، من خلال الحد من انبعاثات الكربون وغازات والاحتباس الحراري، وتحسين استخدام ومعالجة الشح في الموارد الطبيعية وتآكلها بما يحفظ حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة من جهة وفي الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الأخضر

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الاقتصاد الأخضر، نذكر منها:[1]

- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلًا لها؛
- الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية؛
- ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية؛
- ضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر؛
- ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين؛
- ينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلًا الإعانات الضارة بيئيًا؛
- يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية؛
- يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

المطلب الثاني: أساليب الاقتصاد الأخضر

من بين الأساليب المعتمدة في تمويل الاقتصاد الأخضر، نذكر ما يلي:[2]

الصيرفة الخضراء: تعرف بأنها شكل من أشكال البنوك، مشابه للبنك العادي أو التقليدي إلا أن يعطي اهتمام خاص للعوامل البيئية والاجتماعية، ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائه والترويج للأنشطة الصديقة

[1] عبد الهادي مختار، الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مجلد 09، جوان 2017، ص 596.

[2] أكرم يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 10.

للبيئة والتي تتضمن تنمية اقتصادية كبيرة وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة وتخفيض البصمة الكربونية لأنشطتها المصرفية لجعل العالم أفضل.

السندات الخضراء: تمثل الصكوك أو السندات الخضراء إحدى الأدوات المالية الحديثة نسبيا، حيث أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، كونها توجه خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة، وهذا الاستخدام المحدد للأموال التي تتم تعبئتها لمساندة تمويل مشروعات معينة هو الذي يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية.

وتعرف على أنها عبارة عن قرض صادر في سوق من قبل شركات للمستثمرين لتمكينهم من تمويل مشاريعهم المساهمة في التحول الايكولوجي (الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، الإدارة المستدامة للنفايات والمياه، الاستخدام الأمثل للأراضي والنقل النظيف والتكيف مع تغير المناخ ....) وتختلف عن السندات التقليدية في الطابع الأخضر للمشاريع الممولة.

ويمكن تعريفها على أنها: سندات ذات دخل ثابت تمول الاستثمارات ذات الفوائد البيئية والمتعلقة بالمناخ ويمكن أن تكون السندات الخضراء بمثابة تحوط ضد المخاطر المالية ذات الصلة البيئية.

تختلف عن باقي السندات من حيث[1]:

- المصدر: قد تكون من المؤسسات المالية الدولية، الحكومات، البنوك العامة، الشركات التجارية،
- بنوك التنمية؛
- قيمة المعدل: قد تكون بمعدلات معدومة، وبسعر فائدة ثابت، أو معدل عائم أو مرتبط بمؤشرات الأداء البيئي؛
- التوريق: تدعم من أصول مؤسسات الإصدار مثل الرهون العقارية أو قروض القطاع العام، أو مضمونة من طرف ثالث.

الجباية البيئية: تعد الجباية البيئية من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئية والأكفأ على الإطلاق، وذلك لأن الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة تهدف إلى التعويض على الضرر الذي يتسبب فيه التلوث، على الاعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد،

[1] أكرم يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف.

وتعرف الجباية البيئية على أنها مجموع الأحكام والتدابير التي لها أثر على البيئة، وتأخذ هذه التدابير شكل ضرائب ورسوم، إتاوات، إجراءات ضريبية تحفيزية.

وتم تعريف الجباية البيئية من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Ocde على أنها: جملة من الإجراءات الجباية التي يتسم وعاؤها (منتجات وخدمات، تجهيزات، انبعاثات) بكونه ذات تأثير سلبي على البيئة.

المطلب الثالث: متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

حتى تتحول الدولة من اقتصاد متخلف أو راكد إلى اقتصاد مزدهر يجعلها متقدمة ويحافظ على البيئة، لابد من قيامها بما يلي[1] :

1) أن تقوم الدولة بتنمية المناطق الريفية عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات واستخدامها كموارد هامة في الدولة وتحسين مستوى المعيشة لدى سكان الريف.
2) الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه الغير نظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل على الحفاظ على الموارد المائية ومنعها من التلوث.
3) مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر فإذا كانت سياسة ديكتاتورية يجب تغيرها إلى سياسة ديمقراطية والعمل في سياسة السوق لتشجيع الإنتاج.
4) على الاقتصاد الأخضر أن يعترف بالسياسة الوطنية على الموارد الطبيعية وأن يركز على كفاءتها وأن يجعل الإنتاج إنتاج دائم ومستدام.
5) عدم فرض قيود على التجارة الدولية وعلى الاقتصاد الأخضر ومعالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة على الصادرات والواردات.
6) دعم قطاع النقل الجماعي.

[1] عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 569.

7) أن تقوم الدولة بالتصدي لمشكلة النفايات والعمل على معالجتها وإعادة تصنيعها مرة أخرى وجعلها مورد بدل من كونها تسبب تلوث للبيئة.

المطلب الرابع: تحديات الاقتصاد الأخضر

يواجه الاقتصاد الأخضر عدة تحديات، منها:[1]

1) تحقيق استهلاك وإنتاج مستديمين، بفضل مستهلكين ومنتجين يعملون على احترام الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طيلة دورة حياتهم.
2) التغير المناخي والطاقة، يتطلب أكثر دقة وتحفظ بالمنتجات التي نستهلكها، وتطوير الطاقات المتجددة، والتكيف مع الأقاليم.
3) النقل وحركة التنقل المستديمة، تتحقق من خلال تعزيز الترحيل الموجه، والتكامل والنقل الأقل تلوثا، عن طريق التمسك بتخفيف التنقل المجبر، وتطوير الأنظمة المبتكرة.
4) الحفظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، تجري من خلال تطوير المعرفة، والاعتراف بشكل أفضل لتلبية حاجاتنا الأساسية، بالإضافة الى دعم الاقتصاد، وتحضير منظمات أكثر تحفظا وابتكارا من الناحية البيئية.
5) الصحة العامة، والوقاية وإدارة المخاطر تتحقق من خلال انتباه خاص على نوعية البيئة (الهواء والمياه والتربة والضوضاء)، وعلى انعدام المساواة الاجتماعية المحتملة المتعلقة بذلك.
6) الديموغرافيا والهجرة والضمان الاجتماعي، تتحقق من خلال تحديد الأثر على الاقتصاد وتوازن أنظمة الحماية الاجتماعية، والتمسك بمكافحة كل الاقصاءات الناتجة بشكل خاص عن العمر والفقر والنقص في التعليم والتدريب، والاعتماد على البعد الثقافي المتعدد.
7) التحديات الدولية، بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل، ومن خلال المساهمة في تحقيق الامن الغذائي، وتأمين الطاقة للبلدان الأكثر حرمانا.

[1] وهيبة قحام، سمير شرقوق، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل –مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر– مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة سكيكدة، العدد 06، ديسمبر 2016، ص ص441، 442.

المبحث الثالث: التمويل الأخضر

التمويل الأخضر هو طريقة جديدة تقوم على تجميع رأس المال الخاص وإصدارها في شكل منتجات مالية موجهة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، وذلك بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث في هذا المبحث سنتطرق الى التمويل الأخضر بمفهومه ومصادره وكذا مكوناته.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأخضر

الفرع الأول: مفهوم التمويل الأخضر

تقوم فكرة "التمويل الأخضر" على أساس تخضير النظام المالي من خلال تطبيق الإدارة الفعالة للمخاطر البيئية عبر النظام المالي، وقد تعددت التعاريف حول هذا المصطلح نذكر منها:

عرفته مجموعة دراسات للتمويل الأخضر G20 على أنه "تمويل الاستثمارات التي توفر فوائد بيئية في السباق الأوسع للتنمية المستدامة بيئيا".[1]

أما مؤسسة التمويل الدولية عرفت التمويل الأخضر بأنه "الاستثمارات والقروض التي تمول المشاريع الهادفة إلى حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية".[2]

ويعرفه المعهد الألماني للتنمية على أنه "تمويل الاستثمارات الخضراء سواء كانت في القطاع العام أو الخاص والتي تشمل عدة مجالات مثل: تمويل إنتاج السلع والخدمات البيئية، تقديم التعويضات جراء الخسائر التي لحقت بالبيئة والحد منها والوقاية منها كصيانة السدود وتوليد الطاقة المتجددة، تمويل السياسات العامة التي تشجع الزراعة البيئية والمشاريع الايكولوجية، مكونات النظام المالي والتي تعمل في مجال الاستثمارات الخضراء".[3]

[1] ايمان هرموش واخرون، التمويل الأخضر كألية لدفع مشاريع الطاقة المستدامة – تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر– مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد 3، أكتوبر 2019، ص 468.

[2] المرجع السابق، ص 469.

[3] عبد القادر حفاي، رحيمة شحوم، مرجع سبق ذكره، ص 343.

ومما سبق يمكن تعريف التمويل الأخضر على أنه طريقة جديدة تقوم على تجميع رأس المال الخاص وإصدارها في شكل منتجات مالية (القروض، الأسهم، سندات...) موجهة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، وذلك بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

الفرع الثاني: خصائص التمويل الأخضر

للتمويل الأخضر عدة خصائص نذكر منها:[1]

- جذب قاعدة عريضة من المستثمرين، فهو متاح لكل من المستثمرين التقليديين وأولئك المهتمين بالاستثمار الأخضر على حد سواء من أجل إنشاء مشاريع صديقة للبيئة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- يفي التمويل الأخضر بمتطلبات الاستدامة، حيث يمكن السوق المالية الإسلامية من تقديم المزيد من التمويلات للبنية التحتية للأسواق الناشئة والاقتصاديات الناشئة؛
- يضمن توجيه الأموال نحو مشاريع البيئة المستدامة حيث يقدم للمستثمرين وبدرجة عالية من اليقين تأكيدات باستعمال الأموال فقط في المشاريع الخضراء ولن تستعمل في غير ذلك.

المطلب الثاني: مصادر ومكونات التمويل الأخضر

الفرع الأول: مصادر التمويل الأخضر

يمكن تقسيم هذه المصادر لقسمين إحداهما يعتمد على الموارد المحلية داخل الدولة بينما الآخر يعتمد على المصادر الخارجية[2]:

1) **التمويل المحلي:** هو ذلك التمويل الذي تم الحصول عليه من مصادر داخل الدولة بهدف توجيهه لقطاعات الاقتصاد الأخضر ومن مصادر التمويل المحلي[3]:

[1] عبد القادر حفاي، شحوم رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص 373.

[2] زينب حمدي، أسماء سلكة، مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد نحو بيئة خضراء، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، 2020، ص 576.

[3] المرجع نفسه، ص 577.

- **الميزانية العامة:** يمكن للميزانية العامة أن تدعم ثلاثة أنواع من التمويل الأخضر، وتتمثل في تمويل تكاليف التشغيل لإدارة النظام الإداري، ودعم وتشغيل وصيانة نظم الخدمات المتاحة للجمهور، وتمويل الاستثمارات الخضراء، وعادة ما يكون هذا الدعم في شكل منح .
- **التمويل من الحاصلين على خدمة:** حيث يدفع المستفيدين من الخدمات المختلفة رسوم مقابل حصولهم على الخدمة كالرسوم المفروضة على تحلية المياه وقد تكون هذه الرسوم ثابتة أو متغيرة على حسب الخدمة المقدمة.
- **البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية:** أصبحت العديد من البنوك المحلية تقدم ما يسمى "القروض الخضراء" وتضع لها حوافز لتشجيع الاستثمار فيها ويكون ذلك من باب المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها البنوك باتجاه المجتمع لدعم المشاريع الاستثمارية الخضراء.
- **صناديق حماية البيئة:** تعتبر صناديق حماية البيئة مصدر تمويل عام خارج الميزانية العامة ويتم هذا بعد وضع طلب الحصول على تمويل المشروع ومن ثم يتم دراسة الملف وجدوى المشروع وبعد ذلك يتم تقديم التمويل في شكل منح أو قروض.

2) **<u>مصادر التمويل الخارجي:</u>** يمكن تقسيم موارد التمويل الدولي إلى مجموعات أساسية وفقا لموارد رؤوس الأموال المختلفة وأنواع التمويل المتعددة المتاحة إلى ما يلي[1]:

- **بنوك التنمية الدولية:** تعمل بنوك التنمية من حيث المبدأ بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية فهي تحصل على رؤوس أموالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية، ولكن تقوم عدد من الدول بإنشائها والمساهمة في رأس مالها وهذا هو الاختلاف الوحيد، ويمكن في هذه الحالة أن تحصل هذه البنوك على رؤوس أموال دولية بشروط ميسرة وبذلك تقدم نفس هذه الشروط للدول التي لا تتمتع بالملاءة (القدرة على الاقتراض)، وفي حال ما إذا تم مقارنتها بالبنوك التجارية فإن بنوك التنمية تتطلب إجراءات أكبر للحصول على الموافقة على القرض، مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف المعاملات المالية على قروضها.

ومن أهم بنوك التنمية الدولية نذكر ما يلي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

[1] زينب حمدي، أسماء سلكة، مرجع سبق ذكره، ص 578.

- البنك المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي.
- بنك الاستثمار الأوربي.
- البنك الآسيوي للتنمية.

- **الصناديق الدولية للتنمية:** تضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات الإقراض التي تقدم القروض بشروط ميسرة بدون فائدة أو بسعر فائدة منخفض، وتقوم عدد من الدول بإنشاء صناديق التنمية وتصبح أعضاء في هذه الصناديق وتقدم لها المنح والتبرعات التي تعد المورد الأساسي لرأس مالها وغالبا ما تقوم بنوك التنمية بإدارة هذه الصناديق أو تكون لها علاقة وثيقة بها، وتضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات مثل: جمعية التنمية الدولية، صندوق البيئة العالمي.
- **المنظمات الحكومية الدولية:** تحصل المنظمات الحكومية الدولية على أموال من رسوم العضوية إسهامات الأشخاص والعطايا والوصايا والتبرعات من الشركات والحكومة ووكالات المعونة، وتعتمد الجمعيات الحكومية بدرجة كبيرة على موارد التمويل سالفة الذكر ويكون في حوزتها كمية قليلة من الأموال يمكن أن تطلق عليها أموالها الخاصة، ومع ذلك يمكن أن تلعب دورا هاما في تقديم الدعم للمنظمات الحكومية الوطنية وخصوصا فيما يخص المشروعات التي تركز على حماية البيئة ونشر الوعي والتعليم البيئي.

الفرع الثاني: مكونات التمويل الأخضر

يشمل التمويل الأخضر مكونات نذكر منها ما يلي:[1]

- تمويل الاستثمارات الخضراء العامة والخاصة بما في ذلك التكاليف الإعدادية والرأسمالية لإنتاج السلع والخدمات البيئية مثل: إدارة المياه وتسيير مياه الصرف الصحي.
- تمويل السياسات العمومية سواء كانت تكاليف تشغيلية أو رأسمالية التي تشجع الحفاظ على البيئة مثل: تخفيض الرسوم الجمركية على مشاريع الطاقة المتجددة.
- توفير الأدوات المالية للاستثمارات الخضراء مثل: السندات الخضراء والصناديق الخضراء، وتوفير الإطار القانوني والمؤسساتي والاقتصادي الخاص بهم.

[1] كاتية بوروبة، أهمية التوجه نحو التمويل الأخضر في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة (واقع وافاق)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 10، فيفري 2020، ص 19.

- تمويل المناخ والتي تركز بشكل خاص على التكييف مع أثار تغيير المناخ والحد من انبعاث الغازات.

الشكل رقم (01): مكونات التمويل الأخضر

المصدر: مجلة الاستراتيجية والتنمية، أهمية التوجه نحو التمويل الأخضر في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة (واقع وافاق)، مجلد 10، فيفري 2020، ص 19.

المطلب الثالث: مجالات التمويل الأخضر

يستهدف الاستثمار في التمويل الأخضر المواضيع التالية[1]:

1) **الطاقة المتجددة:** طاقة الشمس والرياح، الوقود الحيوي ويتطلب هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المتعددة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة.

[1] عبد القادر حفاي، رحيمة شحوم، مرجع سبق ذكره، ص ص340، 341.

2) **الأبنية الخضراء:** يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر التركيز على العمارة الخضراء والتي تتمثل في استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية رغم زيادة الطلب عليها، وذلك لتقليص الانبعاثات التي تغير في المناخ، وسيكون لهذا البناء تأثير بعيد المدى يشجع على التحول آليا لتحقيق استدامة ونمو اقتصادي.

3) **النقل المستدام:** يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن وأكيد، وذلك دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة، ويعد هو الأقل تلويثا سواء للهواء أو للماء أو للتربة، والأقل إصدارا للضجيج، ويحد من الانبعاثات الدفيئة، وبالتالي لا يؤثر سلبا على المناخ أو الاحتباس الحراري.

4) **إدارة المياه:** تعد المياه عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة، وترتبط إدارة المياه بالري وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية، وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف إلى ثلثي المياه تهدر في الري السطحي، حيث يساعد الاقتصاد الأخضر على جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وتحلية مياه البحار، وتوليد طاقة من المياه وأيضا إعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك رغبة في الحفاظ على المخزون المائي.

5) **إدارة المخلفات:** وهي عبارة عن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي ومنها على سبيل المثال تدوير الورق، والبلاستيك، المخلفات المعدنية، الزجاج، وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان، ومعالجة النفايات السامة، حيث إن الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة.

6) **الزراعة المستدامة:** لابد من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي، ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكيف تكنولوجيا الزراعة الجديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية، لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر، وإزالة الغابات، والزحف العمراني غير المستدام، وتآكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجي، ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر وتطوير نموذج نظري بشأن ذلك، فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والرفاهية الاجتماعية.

الشكل رقم (02): مجالات الاستثمار في التمويل الأخضر

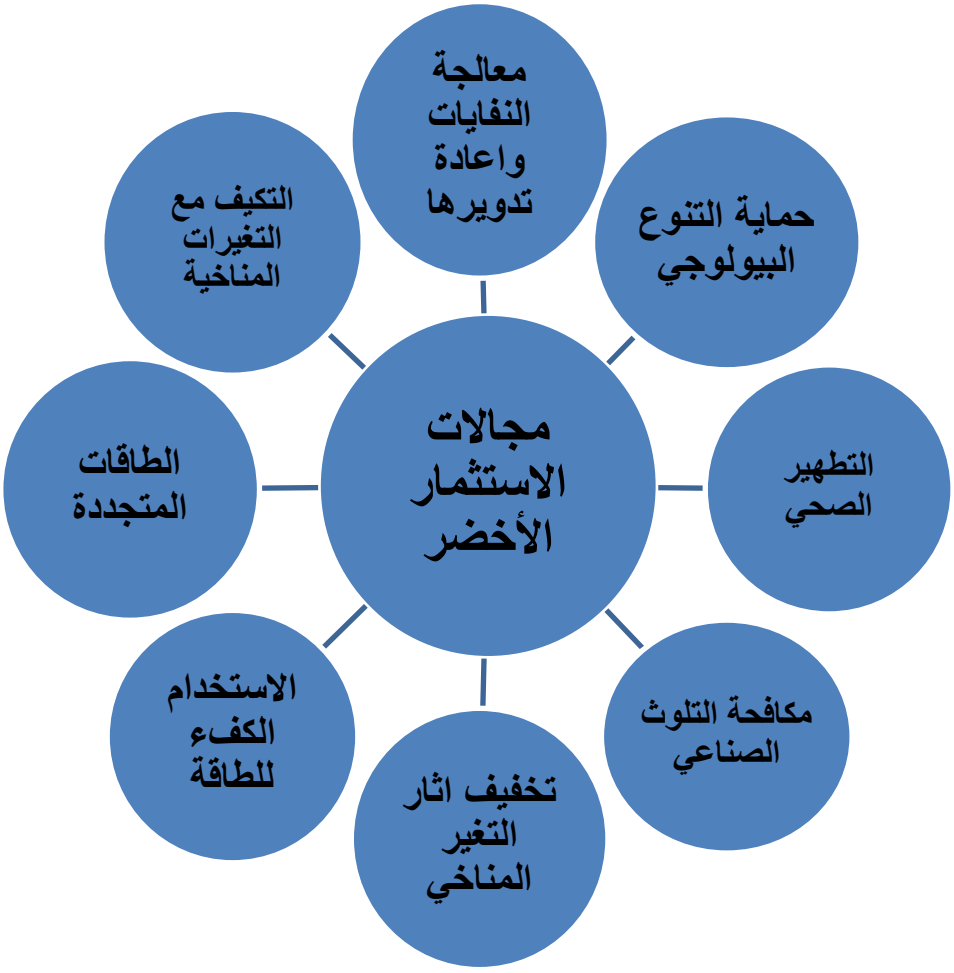

المصدر: مجلة دفاتر اقتصادية، عبد القادر حفاي، شحوم رحيمة، التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء الماليزية نموذجا)، ديسمبر 2018، ص 341.

المطلب الرابع: آليات وقنوات تطبيق التمويل الأخضر

من أجل التمكن من تطبيق التمويل الأخضر وتفعيله تتوفر جملة من الآليات التي تعتبر حديثة نسبيا، تهدف إلى تعبئة رأس المال واستخدامه في دعم مختلف مجالات التمويل الأخضر، وتتمثل هذه الآليات أساسا في:[1]

1) **البنوك الخضراء:** هي هيئات عامة أنشئت بالشراكة مع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة، فهي مؤسسات عامة أو مستقلة خاصة، مكرسة لتمويل نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وغيرها من مشاريع الطاقة النظيفة والبنية التحتية الخضراء بالشراكة مع المقرضين من القطاع الخاص، يتمثل هدفهم الأساسي في تسريع نمو سوق الطاقة النظيفة مع جعل الطاقة أرخص أكثر نظافة للمستهلكين، خلق فرص العمل، والحفاظ على الدولار العام.

وتقوم هذه البنوك على التزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية من خلال ممارسات الأعمال الخضراء وذلك باستخدام البنوك الالكترونية بدلا من الفروع التقليدية، إتباع أساليب الدفع الالكتروني، تطبيق نظم إدارة المخلفات والتدوير وإعادة الاستخدام، وكذا كفاءة الطاقة الجديدة والمتجددة، كما تقوم هذه البنوك بالإضافة لما سبق على دمج معايير الاستدامة في منتجاتها من خلال القروض والحسابات الخضراء التي تقوم على تمويل المشاريع الصديقة للبيئة في مقدمتها مشاريع الطاقة المستدامة.

2) **أسواق رأس المال الأخضر:** وهي أسواق مالية يتم فيها طرح "السندات الخضراء" التي تعد نوع مبتكر من السندات، والتي تكون عادة معفية من الضرائب لتشجيع تمويل الاستثمار في المشروعات التي تهتم بالحفاظ على البيئة وتقليل نسبة التلوث، فهي سندات ترتبط بالاستثمارات الصديقة للبيئة وتصدر لتعبئة الأموال لمساندة المشروعات الخاصة بالمناخ وغيرها من الأمور المتعلقة بالشؤون البيئية، ظهرت لأول مرة في سنة 2007 بعد أن أطلق بنك الاستثمار الأوروبي لسندات الخضراء بمبلغ 600 مليون يورو بهدف المحافظة على المناخ، والاهتمام بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فيما بعد لقت رواج كبير في جميع دول العالم خاصة بعد ارتفاع الوعي البيئي لدى المستثمرين[2].

3) **صناديق الاستثمار الخضراء:** تقوم الصناديق الاستثمارية الخضراء على نفس مبادئ الصناديق التقليدية، هذه الأخيرة عبارة عن نظام يسمح للمستثمرين من أفراد وشركات، بالاشتراك سويا في برنامج استثماري يدار من قبل مستشاري استثمار متخصصين لتحقيق أعلى نسبة ممكنة من العوائد

[1] ايمان هرموش واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 469.
[2] ايمان هرموش واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 470.

وبأقل درجة من المخاطر، كما تعتبر بمثابة وسيلة لتجميع الاستثمارات الصغيرة بغرض توظيفها في أدوات استثمارية مختلفة لتعظيم العائد وتوزيع المخاطر مع تحقيق السيولة لحاملي الوثائق لوقت الطلب، من هذا المنطلق تم تخصيص صناديق يكون الهدف الرئيسي فيها هو تحقيق أهداف بيئية وبعث مشاريع صديقة للبيئة.

4) **الصكوك الخضراء:** هي نوع من الأدوات المالية الإسلامية الحديثة نسبيا، حيث أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، كونها توجه خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالمناخ او البيئة، كتمويل الاستثمارات في الطاقات المتجددة.

خلاصة الفصل:

ان التحول الى الاقتصاد الأخضر يعني الاعتماد على قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة، وانشاء أسواق جديدة، حيث يعمل الاقتصاد الأخضر عبر ثلاثة ابعاد هي: الاعتبارات الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الحفاظ على الموارد الطبيعية بهدف استغلالها استغلالا مستداما.

فمن جهة أخرى في المجال الاقتصادي لابد من اللجوء الى تمويل مشاريع نظيفة صديقة للبيئة، بالاعتماد على التمويل الأخضر الذي يعرف على أنه الاستخدام الأمثل للمنتجات والخدمات المالية مثل: القروض، التأمين، الأسهم، استثمارات رأس المال، والسندات وغيرها من اجل تمويل المشروعات الخضراء أو المشروعات الصديقة للبيئة.

الفصل الثاني:

التنمية المستدامة وعلاقتها بالتمويل الأخضر

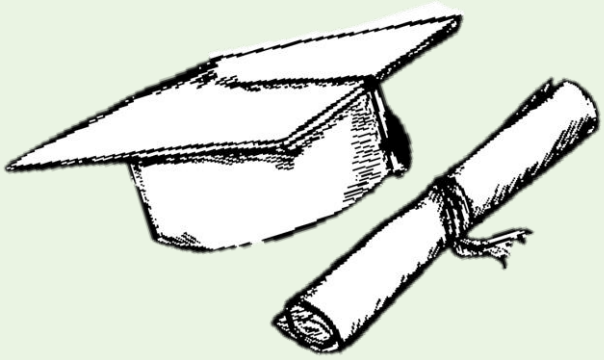

تمهيد الفصل:

تعد التنمية المستدامة من أهم المفاهيم العالمية الحديثة، وتكمن أهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمعات، وتحسين الظروف الاجتماعية، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، ومن هنا فانه من بين أسباب الاهتمام بالاقتصاد الأخضر هو اعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة، واحد سبل تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه، في هذا الفصل سنسلط الضوء على الجانب النظري، وبعض المفاهيم العامة للتنمية المستدامة، ومؤشراتها، وسنقوم بالربط النظري بين ما تطرقنا اليه مسبقا، وما سنتكلم عنه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

المبحث الثالث: علاقة التنمية المستدامة بالاقتصاد والتمويل الأخضر

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بانها تلبي احتياجات ورغبات الأجيال الحالية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمادية لتحقيق نمو اقتصادي مع مراعاة البعد البيئي في ذلك وعدم المساس بحقوق واحتياجات الأجيال القادمة، وعليه في هذا المبحث سنتعمق في ماهية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

هناك العديد من التعاريف المتداولة للتنمية المستدامة حيث ظهر هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل "عنوان مستقبلنا المشترك" ونشر لأول مرة عام 1987م، وعرفت التنمية المستدامة على أنها:[1]

"التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية".

وقسم تعريف التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات[2]:

اقتصاديا: "تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر".

اجتماعيا: "فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف".

بيئيا: "فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية".

تكنولوجيا: "فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا غير مضرة بالبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون".

[1] عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 572.

[2] المرجع نفسه، ص 573.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

تتلخص خصائص التنمية المستدامة فيما يلي[1]:

- التنمية تعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية.
- التنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- التنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي.
- التنمية متكاملة تقوم على تنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.
- التنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

أدت العلاقة الأساسية بين النمو الاقتصادي من جهة والبيئة من جهة أخرى إلى تحديد مبادئ التنمية المستدامة والمتمثلة في الآتي[2]:

- استخدام أسلوب النظم أو المنظومات في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية.

[1] عبد الله العصيمي عايد، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص54، 56.

[2] الجودي مناطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 2016/06، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، ص 03.

- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية.
- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد.
- مبدأ التوازن البيئي والتنوع التكنولوجي.
- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1) تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.
2) احترام البيئة الطبيعة: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
3) تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.
4) تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابوزنط، التنمية المستدامة (فلسفتها، أساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص28، 30.

5) ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة.

6) إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وبطريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها .

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي، يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1) **البعد البيئي:** وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية وقطع الغابات...إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية.

2) **البعد الاجتماعي:** وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.

3) **البعد الاقتصادي:** وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.

4) **البعد المؤسسي:** ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية

[1] الجودي مناطوري، مرجع سبق ذكره، ص ص04، 05.

الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتامين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم المؤشرات في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية حتى يستطيع صناع السياسة استخدامها في عمليات صنع القرار، كما أن مؤشر التنمية المستدامة هو المؤشر الذي يساعد على توضيح، أين نحن، أي طريق سوف نتجه، وكم هو البعد عن الهدف المنشود، والمؤشر الجيد هو الذي يحدد المشكلة قبل وقوعها أو قبل أن نصل للكارثة وقبل الإشارة الى تلك المؤشرات لابد من معرفة ما يجب ان يتوافر في تلك المؤشرات لنتمكن من الاعتماد عليها على ان تكون كالتالي:[1]

- قومية في المقام الأول من حيث المدى والحجم.
- ترتبط بالهدف الرئيسي لتقييم التقدم نحو التنمية المستدامة.
- قابلة للفهم، بمعنى أن تكون واضحة وبسيطة وغير غامضة إلى أقصى درجة ممكنة.
- في إطار قدرات الحكومات الوطنية.
- محدودة من حيث العدد، ويمكن تكييفها طبقًا للتنمية المستقبلية.
- متسعة لتشمل أجندة أعمال القرن الحادي والعشرين والتنمية المستدامة.
- تمثل الاتفاق الجماعي العالمي إلى أقصى درجة ممكنة.
- تعتمد على البيانات المتاحة أو المتاحة بتكلفة معقولة، وموثقة وبجودة معلومة ويمكن تحديثها بانتظام.

[1] ساندي صبري واخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر، المركز الديموغرافي العربي، 15 جوان 2017، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

- https://democraticac.de/?p=47167 , le 03/01/2022, 14 :45.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية

وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وانماط الانتاج والاستهلاك في الدول:

1) **البنية الاقتصادية:** حيث تتحد من خلال (معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى، والميزان التجاري للدولة، ونسبة المديونية الخارجية والمحلية من الدخل القومي، مدى المساعدات التي تحصل عليها الدول ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي):[1]

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:** يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة، والاهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي، وقياس مستوى انتاج الكلي وحجمه.
- **نسبة الاستثمار الثابت الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي:** يعرف تكوين راس المال الثابت الاجمالي بانه جزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى انتاج السلع الرأسمالية، كالأبنية والانشاءات والمكائن، والآلات ووسائل النقل، وينقسم راس المال الثابت الى قسمين: تكوين راس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية، وتكوين راس المال التعويضي، الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة او تعويض الاندثار في راس المال الثابت القائم.
- **نسبة الصادرات الى الواردات:** يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الاهمية الحيوية للمؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.
- **مجموع المساعدة الانمائية الرسمية:** وتشمل المساعدات الانمائية الرسمية كالمنح والقروض، التي يقدمها القطاع الرسمي الى بعض بلدان العالم بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج الوطني الاجمالي، واستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد الكبير على المعونات والمساعدات الخارجية.
- **الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي:** يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ويمثل مديونية البلدان، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

[1] عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص575، 576.

2) **انماط الانتاج والاستهلاك:** حيث تحولت معظم الدول الى أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدام، والتي تستنزف الموارد بشكل سريع وغير مدروس ويمكن قياس ذلك من خلال (مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج، معدل استهلاك الفرد من الطاقة، كميات النفايات وتدويرها، مدى توافر المواصلات).[1]

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية

وتعنى توفير الظروف للدول والبشر ليتمكنوا من تحقيق المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر، وكذا الرعاية الصحية المناسبة لجميع فئات الشعب، وخاصة الاهتمام بالمناطق النائية والارياف مع السيطرة على الامراض المتوطنة والاوبئة الناتجة عن تلوث البيئة، والمقياس لمعرفة مدى تقدم الرعاية الصحية يتمثل في (معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية، والعمر المتوقع عند الولادة، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية).[2]

- التعليم الذي يعد اهم حقوق الانسان، لأنه هو السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة في اي مجتمع عصري، وذلك يحدث من خلال اعادة توجيه التعليم الى اهمية التنمية وسبل تحقيقها ومجالاتها المختلفة، والعمل على زيادة التوعية عند الافراد خاصة الفقير منهم وتعريفهم بأهمية التعليم على الفرد ومجتمع، ومن مؤشرات تقدم التعليم (نسبة الأمية، مدى استمرار الفرد في مسيرة التعليم، ونسبة إنفاق الدولة على التعليم والبحث العلمي).
- السكن والسكان حيث يؤثر النمو السكاني السريع، وهجرة سكان الريف للمدن على تحقيق التنمية المستدامة وتؤدى الى افشال خطط التنمية الاقتصادية والعمرانية للدولة، وتم اعداد مؤشرين لقياس ذلك هما (معدل النمو السكاني، ونصيب الفرد من الابنية العمرانية).
- الأمن الاجتماعي وحماية الافراد من الجرائم ويتحقق ذلك من خلال تحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي، ويقاس ذلك بمؤشر (عدد الجرائم المرتكبة لكل 1000 فرد في المجتمع).

[1] عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 577.

[2] المرجع نفسه، ص 578.

وتتمثل المؤشرات الاجتماعية فيما يلي:[1]

- معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الافراد في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.
- معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، واهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.
- معدل الامية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الافراد الذين تتجاوز اعمارهم 15 سنة، والذين هم اميون الى مجموع البالغين.
- نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.
- حماية صحة الانسان وتعزيزها: اهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفير مياه شرب صحية وخدمات صحية، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات الى مجموع السكان.

المطلب الثالث: المؤشرات المؤسسية

الإطار المؤسسي وهو يشمل انشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجيات وطنية لكل دولة، والتوقيع على اتفاقيات عالمية بشأن التنمية المستدامة، وقدرة مؤسسات الدول على تحقيق التنمية المستدامة وذلك من الامكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية، تعني إلى أي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها، بجانب دور المنظمات الغير حكومية، وإلى أي مدى متاح لتلك المؤسسات ان يكون لها دور في تنمية مجتمعاتها، ومدى مشاركة القطاع الخاص، متمثلا في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط[2].

[1] ساندي صبري أبو السعد واخرون، المركز الديموغرافي العربي، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 580.

- بالنسبة إلى مكافحة الفساد داخل المؤسسات الدولية الحكومية، فتعمل التنمية المستدامة من خلال توفير المزيد من فرص العمل للفئات المهمشة، وضمان تحقيق السلام الاجتماعي، وتعزيز قواعد الحكومة والافصاح للشركات، وتوفير قطاع واسع من المنتجات الاستثمارية، بالإضافة إلى أنها تساوي بين الجنسين، وتساوي بين الجميع بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فضلا عن توفير الأموال الضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للمواطنين وخاصة المستضعفين منهم.[1]

المطلب الرابع: المؤشرات البيئية

وتتمثل هذه المؤشرات في قضايا البيئة المعاصرة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- التغير في الغلاف الغازي للأرض ويتمثل في (الاحتباس الحراري، وثقب الأوزون)، وتغير المناخ ويقاس من خلال (تحديد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو) ومعالجة التلوث الهوائي الزائد، وتحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكولات (كيتو، مونتريال).
- استخدامات الأرض من خلال حمايتها من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر، ووقف ازالة الغابات الطبيعية، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي والغابي والرعوي.
- المسطحات المائية وحمايتها من التلوث وذلك بوقف الصيد البحري الجائر، ومعرفة منسوب التلوث في المياه، وحساب كمية المياه بكل أنواعها ومقدار ما نفقده كل سنة، وتنمية الثروة السمكية وحماية أنواع الأسماك المعرضة للانقراض، وحل مشكلة ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة والذي يشكل تهديد كبير سيؤدى الى اغراق مساحات شاسعة من الجزر واليابس.

[1] عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 582.

[2] منصور جلطي، خالد زواتين، البيئة والتنمية المستدامة: أي علاقة؟ -دراسة في الإشكالات القانونية- مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 03، العدد 02/2020، كلية الحقوق، جامعة مستغانم، ص 65.

المبحث الثالث: علاقة التنمية المستدامة بالاقتصاد والتمويل الأخضر

في هذا المبحث سنقوم بالربط النظري، وإبراز علاقة الاقتصاد الأخضر والتمويل الأخضر بالتنمية المستدامة، ومدى مساهمتهم في تحقيقها من خلال التطرق الى ثلاثة محاور مهمة، تمثل القنوات الرئيسية لانتقال تأثير التمويل الأخضر الى التنمية المستدامة.

المطلب الأول: علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر يدفعنا بالضرورة للحديث عن مفهوم التنمية المستدامة، بحيث يعتبران وجهان لعملة واحدة، والاقتصاد الأخضر جاء كمقترح يجعل من عملية تطبيق التنمية المستدامة تتخذ شكلا سلسا وسهلا.

وتتجسد العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال ما يلي[1]:

1) **توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة:** تجدر الإشارة إلى أن تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر يحقق لمنظمات الأعمال فوائد ومكاسب كبيرة، ويمكن أن يضع المنظمة على قمة الهرم التنافسي، ولا ربما يمنحها القيادة في السوق وخاصة مع تزايد الوعي البيئي في السوق بشكل عام، كما أن تصميم منتجات آمنة ومناسبة أكثر من الناحية البيئية يسمح للشركة بخلق سمعة بيئية طيبة وتقديمها كعضو نافع في المجتمع، لذلك المنتج الأخضر يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل ضياع والهدر في المواد الأولية والطاقة وتخفيض التكاليف الإنتاجية عن طريق الابتكار البيئي.
2) **توفير الوظائف الخضراء:** أدى التحول إلى اقتصاد مستدام بيئيا إلى ظهور الوظائف الخضراء، وهي نوع جديد من الوظائف التي تؤدي دورا حيويا في خضرنة المنشآت والاقتصاديات، حيث في عام 2008، أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التقرير العالمي حول الوظائف الخضراء نحو عمل لائق في عالم مستدام منخفض الكربون، بالتطرق إلى عرض خصائص الوظائف الخضراء الموجودة في مجال الطاقة المتجددة، والمباني، والنقل، والصناعات الأساسية، والزراعة والغابات، والتأكيد على دور سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية، ومناقشة آثار الدعم، والإصلاح الضريبي، وأسواق الكربون ووضع العلامات الايكولوجية وغيرها كأدوات رئيسية في السياسة الخضراء، إضافة إلى

[1] أكرم يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

رفع الوعي حول الحاجة لمتابعة انتقال عادل مع ضرورة تدريب وتثقيف القوى العاملة الخضراء، حيث الوظائف الخضراء هي تلك التي تقدم المنتجات والخدمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، والحد من التلوث والحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية، وإعادة النفايات.

3) **الحد من الفقر:** إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني أيضا تحولا في التوظيف، حيث كانت هناك أبحاث وأدلة تشير إلى فرص التوظيف التي يوفرها تخضير الاقتصاد (التقرير المشترك لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ منظمة العمل الدولية/ المنظمة الدولية لأرباب العمل بخصوص الوظائف الخضراء، والاتحاد الأزرق/ الأخضر/ اتحادات العمال والمنظمات البيئية بالولايات المتحدة)، وقد استجابت العديد من الدول بخطط منصبة على التوظيف للإنعاش الاقتصادي تحتوي على مكونات خضراء من أجل الحد من الفقر، وشهدت الدول التي تتحرك نحو الاقتصاد الأخضر بالفعل خلقا ملحوظا لفرص التوظيف في ظل السياسات الحالية، ويمكن زيادة الإمكانيات عن طريق المزيد من الاستثمارات في القطاعات الخضراء، وتعد توقعات خلق الوظائف على المستوى العالمي متحفظة، لأن هناك عددا من التأثيرات التي تثبت أنها تحفز خلق الوظائف في فترة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وفي نفس السياق فإنه من الأهداف التي يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيقها هو قدرته على تقديم خيارات متنوعة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر دون الإنقاص من الموارد الطبيعية للبلاد.

المطلب الثاني: مجالات إسهام الطاقة المتجددة في استدامة التنمية

إن مستوى التطور الحالي لتقنيات ونظم الطاقة المتجددة يجعلها قابلة للاستخدام في عدت نواحي من الحياة، ويمكن للطاقة المتجددة الإسهام بشكل مؤثر فيما يلي:[1]

1) **تعزيز إمدادات الطاقة للسكان:** يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تلي احتياجات السكان بالمناطق الريفية وبكلفة مناسبة، فهي ستسهم بشكل مؤثر في تعزيز إمدادات الطاقة وتحفيز التنمية بهذه المناطق، مما يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والرفع من مستوى التعليم والرعاية الصحية بها، وعلى الأخص بالنسبة للنساء والأطفال.

[1] نصر الدين توات، دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، بحث علمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، ص ص06، 07.

2) **تنويع مصادر الطاقة:** يمكن تطوير استخدامات مصادر الطاقة المتجددة لتسهم تدريجيا، وبنسب متزايدة في توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة، وتنويع مصادرها، ويؤدي ذلك إلى تحقيق وفرة في استهلاك المصادر التقليدية، ويمكن أن يشكل فائضا للتصدير، أو يسهم في إطالة عمر مخزون المصادر التقليدية خاصة النفط والغاز.

3) **مقاومة الفقر وتحسين نوعية الحياة، وأوضاع المرأة:** إن التوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة يؤدي إلى توفير إمدادات الطاقة اللازمة لتنمية المناطق الريفية والنائية بكلفة اقتصادية مقارنة بالشبكات التقليدية، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة لما يوفره من خدمات تعليمية وصحية أفضل لسكان المناطق الريفية، وخاصة توفير مصادر الكهرباء وضخ المياه والطهي وغيرها، فإن ذلك يمكن أن يحدث تغييرا محوريا في أوضاع المرأة الريفية وذلك بتحسين نوعية الخدمات المتوفرة لها، بالإضافة إلى ما يمكن أن يوفره من إمكانات لإقامة صناعات حرفية صغيرة وما يرتبط بها من زيادة لدخل الأسرة.

4) **توفير مصادر الطاقة اللازمة لتحلية المياه:** إن توفر مصادر الطاقة المتجددة محليا في مواقع الاحتياج إلى المياه، خاصة بالتجمعات الصغيرة التي تحتاج إلى استهلاكا محدودا من المياه العذبة، يمكن أن يمثل الحل الاقتصادي والتقني لتحلية المياه في المناطق التي يتعذر بها توفير المصادر التقليدية بكلفة اقتصادية.

5) **الحد من التأثيرات البيئية لقطاع الطاقة:** وعلى الأخص انبعاثات غاز التدفئة، حيث أن مصادر الطاقة المتجددة مصادر نظيفة لا تسبب تلوث للبيئة، علاوة على تحسين الظروف المعيشية بالمناطق الريفية سوف يحد بطبيعة الحال من أنماط استهلاك الطاقة الملوثة للبيئة في هاته المناطق.

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة

يشير تقرير التنمية في العام 1992 أن التنمية والإدارة البيئية السليمة جانبان متكاملان لنفس جدول الأعمال، فبدون حماية بيئة ملائمة ستنهار التنمية وبدون تنمية ستفشل حماية البيئة، وقد أصبحت هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعمليات التنمية في الوقت الذي أصبحت فيه حماية البيئة، ووقف التدهور البيئي من الأهداف الرئيسية للتنمية والتي تسعى إليها الكثير من المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، مما جعلها تولي أهمية بالغة للتنمية المستدامة وهي تلك التنمية

التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، والسبيل إلى ذلك ليس فقط الاستعمال الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب ولكن أخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان وذلك بالعمل على تنمية قاعدة الموارد الحالية، كما أن أي خطط لتحسين البيئة يجب أن تتضمن برامج للحد من الفقر باعتباره سببا مباشرا من أسباب تخريب البيئة وتآكل قاعدة النمو في الحاضر والمستقبل[1].

لهذا ترتكز فلسفة التنمية على حقيقة مفادها أن الاهتمام بالبيئة يعتبر أساسا للتنمية الاقتصادية، حيث أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية والتي تعتبر أساسا لأي نشاط زراعي و صناعي سيكون لهو آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل واضح، ومن ثمة فإن أول اعتبار للتنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية من جهة ومراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى، وترتكز فكرة التنمية المستدامة على فكرة الإدارة الرشيدة للبيئة، وهذا يتطلب إدخال تغييرات على أساليب توزيع التكاليف والمنافع وطرق الحسابات الوطنية بحيث يتم إظهار الموارد والعناصر البيئية بغرض استعمالها في عملية التنمية الشاملة.[2]

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية المستدامة إلى ظهور مفهوم التنمية، يوصف بالمستدامة، وهي تنمية قابلة للاستمرار، وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع والتنمية، والتركيز ليس فقط على الكم، بل على النوع أيضا، مثال: توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتوفير فرص العمل، والصحة والتربية والإسكان، وتهدف التنمية المستدامة أيضا إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية، حيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الانسان، وأن التنمية هي الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول الى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية والبيئية يكملا بعضهما بعضا.[3]

[1] منصور جلطي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] منصور جلطي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] هدى عمارة، البيئة والتنمية المستدامة –تجربة الجزائر–، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 02، العدد 12، ص 511.

المطلب الرابع: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

"يعرف على أنه تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق ضوابط ومعايير شرعية وفنية، لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".[1]

"شمل إطار شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرًا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالي لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

ومن أبرز السمات والخصائص التي ينفرد بها منهج التمويل الإسلامي:[3]

- بديل للتمويل التقليدي، قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ يساهم في توفير رؤوس الأموال ودعم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات بعيدا عن شبهة الربا.
- اعتماد المشاركة بدل القرض ما يلغي فكرة الاعتماد على الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة، وبالتالي ضخ كل الإمكانيات التمويلية لمؤسسات التمويل في المشاريع ذات المردود العالي، الأمر الذي يساهم بفعالية في دفع عجلة التنمية.

[1] محمد دهان واخرون، دور منهج التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة بجامعة قسنطينة 2، 2019، ص 05.

[2] سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 91.

[3] محمد دهان واخرون، مرجع سابق، ص 06.

- المرونة في التمويل، فهذا النموذج يطرح صيغا تتميز بالتنوع والتعدد ما يتيح أنماط تمويلية تلائم كل أنواع طلبات التمويل على اختلافها وتباين ظروفها.

الفرع الثاني: استدامة التنمية وفقا للمنهج التمويلي الإسلامي

يمكن إبراز الدور الفعال للمنهج التمويلي الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة تبعا لإظهار دور الصيغ الأساسية التي يستند عليها في تحقيق عناصر التنمية المنشودة، وذلك على النحو التالي:

1) التمويل بالمشاركة:

- التمويل بالمشاركة في التنمية: يساهم التمويل بالمشاركة مساهمة ذات أثر كبير في تحقيق مختلف المشاريع الاستثمارية، سواء على مستوى الأفراد بتحفيزهم على الدخول في مشاركات مع بعضهم بعض، أو مع هيئة مالية لها القدرة التمويلية كالمصارف الإسلامية، وبالتالي ارتفاع الدخول وتحسن مستواهم المعيشي والاجتماعي، وبالنسبة لهذه المصارف لذاتها فإنه تتحقق لها طاقات كبيرة لمشاركتها ما هو موجود لديها من أموال، تنعكس إيجابا على عوائدها وتوسيع نطاق تعاملها، وزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهكذا يؤدي الأمر في مجمله إلى توفير المصدر الرئيسي للتنمية الاقتصادية والمتمثل في التفاعل الحقيقي بين العمل ورأس المال، وكذلك الحال بالنسبة للمشاركة المنتهية بالتمليك، وما تخلفه من آثار إيجابية في نفوس الأفراد، بخلق الرغبة وبعث الحافز لديهم ليس للاستثمار فقط بل تتعداه لابتكار أساليب فنية والاجتهاد في إيجاد بدائل أكفأ لتحسين الإنتاج وتوسيع نطاقه، ومنه تقليص البطالة وإدماج الفئة العاطلة في النشاط الاقتصادي، وهكذا يظهر مجتمع حركي يتجه نحو النمو والتقدم.[1]

2) التمويل التجاري:

- التمويل عن طريق السلم في إحداث التنمية المستدامة: تعتبر هذه الصيغة ذات أهمية بالغة في إحداث التنمية، إذ تلعب دورا تكميليا للأدوار التي تحققها الصيغ سالفة الذكر، وتتجلى هذه الأهمية في كون صيغة السلم تهتم بالطبقة البسيطة ذات الدخل المحدود من طبقات المجتمع والمنتشرة بكثرة، وعليه فتمكين هذه الفئة من تمويل مشاريعها ومنحها فرصة التفاعل داخل النشاط الاقتصادي ومنه زيادة

[1] نور الدين كروش، كمال عقاب، التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: الحالة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 250.

الإنتاج والدخول، ومثال ذلك استفادة مزارع من عقد تمويل بالسلم ما يمكنه من استصلاح الأرض، إدخال المعدات اللازمة، المواد الكيميائية... وهو ما ينعكس إيجابا على مردود هذه القطعة، ومنه زيادة دخل المزارع ورفع مستوى معيشته مع إمكانية الإبقاء بعقده بعد بيع المحصول، وهكذا فإن إبرام عقود بنفس الشكل يوسع دائرة إعانة أفراد المجتمع، ومن ناحية التنمية الاقتصادية، فإن زيادة الإنتاج نتيجة إصلاح الأرض بزيادة مردودها تؤدي إلى زيادة العرض وبالتالي تفادي ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى زيادة النشاط داخل المجتمع.[1]

3) التمويل التأجيري:

- معناه أن يقوم شخص أو مؤسسة باستئجار أصل ثابت عقارات، معدات أو أدوات لا يستطيع الحصول عليها أو لا يريد ذلك لأسباب معينة ويكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل، ويمكن للبنك أن يستخدم هذه الصيغة في صورة الإجارة المنتهية بالتمليك، أي عندما يتجه القصد إلى نقل ملكية العين المؤجرة إلى العميل المستأجر بعد انتهاء عقد الإيجار أو أثناء سريانه، حيث يساعد التمويل التأجيري الاقتصاد على النمو والانتعاش، وذلك بحصول الأفراد والوحدات الإنتاجية والخدمية على التسهيلات التمويلية التي تدفعهم إلى المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية. ، ودون الالتزام بدفع مبالغ دفعة واحدة، وهذا ما ييسر التحكم في السيولة نتيجة دفع أقساط التأجير فقط، فتساهم هذه الصيغة التمويلية في حصول المشاريع على أحدث المعدلات والآلات وبالتالي إقامة مشاريع جديدة تحدث انتعاشا في شتى المجالات (إنتاج، استهلاك، عمالة...).[2]

4) التمويل الزراعي:

- المزارعة والمساقاة في إحداث التنمية: تسهم هاتين الصيغتين التمويليتين إلى حد كبير في تجسيد التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة من خلال إسهامها في:
  - استصلاح الأراضي الزراعية والرفع من قيمة الإنتاج القومي.

[1] محمد دهان واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[2] سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 101.

- ــتخفيض معدلات البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة في الزراعة، والحد من الفقر خاصة في المناطق الريفية التي تهتم بكثرة النشاط الزراعي، ومنه تحسين المستوى المعيشي لسكانها والحد من الهجرة نحو المدن من جهة، وتجسيد لا مركزية التنمية المستدامة من جهة أخرى.
- ــزيادة حجم الإنتاج الفلاحي والرفع من جودته حتى يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي، ما يقلل من الاستيراد وتوجيه الفائض نحو التصدير وبالتالي تسجيل تحسن في وضعية الميزان التجاري.

خلاصة الفصل:

ان ظهور مفهوم التنمية المستدامة ساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي نفس الوقت ضمان العدالة وحماية البيئة، وباعتبار ان الاقتصاد الأخضر بصفة عامة، والتمويل الأخضر بصفة خاصة، أحد سبل تحقيق التنمية المستدامة، ذلك كونه يسهل تحقيق التكامل بين ابعادها الأربعة، وهي الابعاد البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية، والمؤسسية، بهدف تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

الفصل الثالث:

تجربة الصكوك الخضراء في ماليزيا ومسار التنمية المستدامة

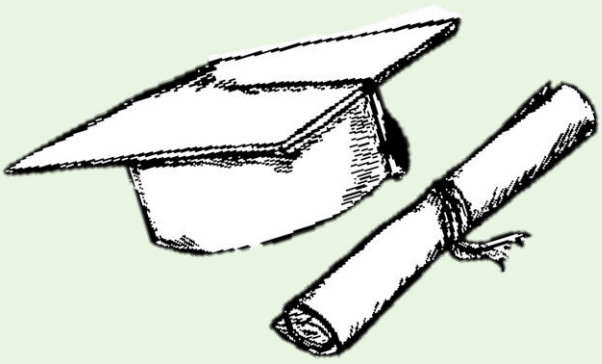

تمهيد الفصل:

تعد الصكوك الإسلامية أهم منتج مستحدث للمصرف الإسلامي، حيث ساهمت في تحقيق حضور غير مسبوق للمصارف الإسلامية في أسواق المال الدولية، فقد بلغت إصدارات الصكوك على مستوى العالم عشرات البلايين من الدولارات وهي في طريقها لتجاوز كل معاملات المصرف الإسلامي من ناحية الحجم، ومسايرة للتغيرات التي يشهدها العالم بما فيها البيئة تم التحول إلى التمويل الأخضر من خلال استحداث آلية جديدة وهي الصكوك الإسلامية الخضراء، التي تم أخدها كنموذج في هذه الدراسة في دولة ماليزيا التي تعتبر الرائدة في التمويل الإسلامي المبتكر، لتحقيقها نجاحا ملفتا للنظر من خلال التجارب التي قامت بها، وكذلك من خلال مساهمتها في تلبية الاحتياجات التمويلية وخدمة التنمية.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بالتطرق الى الصكوك الخضراء الماليزية كنموذج للدراسة وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الخضراء

المبحث الثاني: الصكوك الخضراء الماليزية نموذجا

المبحث الثالث: الجزائر نحو اقتصاد اخضر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الخضراء

الصكوك الخضراء منتجات مالية إسلامية أخلاقية جديدة ومتميزة تعمل على جمع الادخار واستخدامه في برامج التنمية المستدامة على وجه الخصوص، حيث توفر التمويل للمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة، كل ذلك في إطار يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية الصكوك الخضراء

الفرع الأول: مفهوم الصكوك الخضراء

تعرف الصكوك الخضراء على أنها:

"استثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال الطاقة المتجددة وغيرها من الأصول البيئية، تستخدم العائدات منها للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وكذا الحفاظ على استخدام الطاقة، وتعزيز التكنولوجيات المتجددة والحد من الاحتباس الحراري والانبعاثات الغازية".[1]

" سند يأخذ في الاعتبار المعايير البيئية، ويخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، توجه هذه الصكوك نحو الاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعيا في إطار التنمية المستدامة".[2]

وخلاصة القول فإن الصكوك الخضراء هي إحدى الأدوات المالية الحديثة نسبيا، حيث أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، كونها توجه خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة، وهذا الاستخدام المحدد للأموال التي تتم تعبئتها لمساندة تمويل مشروعات معينة هو الذي يميز الصكوك الخضراء عن الصكوك التقليدية.

الفرع الثاني: خصائص الصكوك الخضراء

تتميز الصكوك الخضراء بالعديد من الخصائص نذكر منها:[1]

---

[1] سعيدة لقوي، مصطفى بورنان، الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة – الصكوك الخضراء الماليزية نموذجا–، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2021، ص 160.

[2] فاطمة الزهراء بن زيدان، فاطمة بودية، الطاهر شليحي، الصكوك الخضراء: صناعة مالية مستدامة -نظرة عالمية- مراجعة إصلاحات الاقتصاد والتكامل في الاقتصاد العالمي، الجزائر، ص 94.

- القدرة على زيادة وتوسيع سوق التمويل الإسلامي، والمساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي.
- جذب المستثمرين التقليديين من خلال العائدات التي تدرها والمتلائمة مع المخاطر والمسوقة بالشكل اللائق.
- المساعدة في سد فجوة توفير الدخل الثابت للمستثمرين في الأنشطة البيئية .
- توفر الصكوك للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستستخدم لغاية معينة.
- تتيح لمصدرها الوصول إلى مستثمرين جدد، وهو ما يجعل هؤلاء المصدرين أقل اعتمادا على أسواق معينة.
- تلبي الصكوك الخضراء احتياجات المستثمرين في قطاع التمويل الإسلامي لكونها أداة مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا يمكن للبنوك الإسلامية أو لشركات التكافل على سبيل المثال الاستثمار بالمنتجات التقليدية.
- تجذب الصكوك الخضراء المستثمرين الذين يولون اهتماما خاصا بالبيئة لأنها تستوفي المعايير وتوفر التمويل لمشاريع التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أهمية الصكوك الخضراء

تتمثل أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء فيما يلي:[2]

الفرع الأول: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء بالنسبة للمصدر الأصلي

- تساعد عمليات التصكيك في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخداماتها.

[1] سمية بن علي، وفاء حمدوش، الصكوك الخضراء خيار تمويلي لدعم المشاريع الصديقة للبيئة –دراسة لبعض النماذج عن تجربة اندونيسيا–، جامعة باجي مختار، عنابة، 2021، ص 64.

[2] راضية لسود، الصكوك الإسلامية الخضراء نموذج واعد للتمويل الإسلامي، عرض لبعض التجارب الدولية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 10، جوان 2020، جامعة الجزائر 03، ص ص: 286–288.

- يضاعف التصكيك من قدرة المنشآت على إنشاء الأموال أي تحريرها لتأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة، بالإضافة لتنويع مصادر التمويل متعدد الآجال والمكملة للمصادر التقليدية وبالذات للمنشآت التي لا تستطيع الوصول مباشرة لسوق المال.
- يساعد التصكيك في تحسين نسبة كفاية رأس المال لأنه عبارة عن عمليات خارج الميزانية.
- يساعد التصكيك المنشأة على زيادة نشاطها دون الحاجة إلى زيادة رأس مالها.

الفرع الثاني: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء بالنسبة للمستثمرين

تتمثل أهمية الصكوك بالنسبة للمستثمرين في الجوانب التالية:

- ينتج التصكيك أداة قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض المصرفي وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالورقة المالية المصدرة.
- تعطي الصكوك الإسلامية الخضراء عوائد أعلى مقارنة ببقية الاستثمارات المالية الأخرى (الأوراق المالية الحكومية والسندات ذات الآجال المتقاربة).
- توفر عمليات التصكيك فرصا استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مربحة.
- تتميز أداة التصكيك بأنها غير مرتبطة بالتصنيف الائتماني للمصدر، حيث تتمتع الأوراق بموجب عمليات التصكيك بصفة عامة بتصنيف ائتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات مالية محددة عبر هياكل داخلية معرفة بدقة للمساندة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني.

الفرع الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء بالنسبة للاقتصاد الكلي

تتمثل أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء بالنسبة للاقتصاد الكلي في:

- تزيد عمليات التصكيك من درجة تعميق السوق المالية بالبلاد (وجود بدائل للمستثمرين من الأوراق المالية).
- تساعد عملية التصكيك في نمو الناتج المحلي الإجمالي دون الحاجة إلى استثمارات إضافية.
- تساعد عمليات التصكيك أيضا في تقليل درجة سيطرة الجهاز المصرفي كمزود وحيد للتمويل.

- إتاحة فرص هائلة لسداد العجز في موازنة الدولة الاتحادية أو الولائية بتوفيره لموارد حقيقية غير مؤثرة سلبا على المستوى العام للأسعار، وبالتالي تمكينها من تمويل مشروعات التنمية الأساسية بصورة غير مكلفة.
- من شأن عمليات التصكيك أن تبرر تبني الدول لسياسات نقدية أقل تقييدا للائتمان بسبب حقيقية مصادر تمويلها، وبالتالي فإن السياسات التوسعية تعطي ثقة أكبر في مناخ الاستثمار بالبلاد.
- من شأن الاستخدام المكثف لعمليات التصكيك وضع أسس البنية التحتية لجعل الاقتصاد مركزا ماليا مرموقا وبأدوات أكثر جاذبية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الصكوك الخضراء

تعتبر الصكوك الخضراء أداة مالية حديثة نسبيا، فعلى الرغم من أن التوقعات المستقبلية لها واضحة بسبب الحاجة المتزايدة إلى تمويل المشاريع الخضراء إلا أنها لا تزال تواجه عديد التحديات منها[1]:

- نقص الوعي بمزايا الصكوك الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية ذات العلاقة، يمثل عدم معرفة المعايير الدولية القائمة، إضافة إلى عدم فهم الفوائد المحتملة لسوق الصكوك الخضراء لدى كل من صانعي السياسات والجهات التنظيمية، ومصدري الصكوك والمستثمرين عقبة هامة عند عدد من الدول.
- عدم وجود مبادئ توجيهية محلية: يمكن أن تختلف التحديات البيئية من دولة إلى أخرى، لذلك يمكن استخدام سياسة الحوافز لدعم سوق الصكوك الخضراء المحلي، وقد تتطلب بعض هذه الأسواق تعريفات وإفصاح إضافي إلى جانب مبادئ الصكوك الخضراء، بالنسبة لهذه البلدان يتمثل العائق الأول في عدم وجود تعريفات محلية ومتطلبات الإفصاح عن الصكوك الخضراء.
- تكاليف متطلبات الصكوك الخضراء، يتم التحقق من حالة الصكوك الخضراء، ومراقبة استخدام الجهة المصدرة للعائدات من قبل جهة ثانية أو ضمان طرف ثالث (مثل شركات المحاسبة ووكالات الأبحاث المتخصصة) ومع ذلك، فإن العديد من المصدرين لا يعرفون كيفية القيام بعملية التحقق، في بعض الأسواق، تعتبر تكلفة الحصول على رأي ثان أو ضمان طرف ثالث أمرا مكلفا

[1] أمال رحمان، عائشة سلمة، عقبة عبد اللاوي، الصكوك الخضراء كخيار لتمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 2020، ص ص401، 402.

لذلك فهو يمثل عائقا لبعض الشركات المصدرة الصغيرة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف إدارة متطلبات الإفصاح.

- عدم توفر تصنيفات ومؤشرات، وقوائم الصكوك الخضراء، حيث تساعد التصنيفات الائتمانية الخضراء، والتي تتضمن المعلومات البيئية الخاصة بتصنيفات الصكوك، على تقييم الاتساق بين الصكوك الخضراء مع المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية، ويمكن أن تساعد أيضا المستثمرين على فهم تأثير العوامل البيئية على المخاطر الإجمالية للجهات المصدرة. ويمكن لمؤشرات الصكوك الخضراء توجيه المستثمرين للاستثمار في الصكوك الخضراء التي تلبي احتياجاته.
- نقص الصكوك الخضراء المطروحة، مع التأكيد على أهمية التعرف على كيفية تقييم إذا ما كانت الصكوك خضراء أم لا، فعدد الصكوك التي تلبي واحدة من المعايير الحالية ويكمن اعتبارها صكوك خضراء يمكن أن تكون أكبر بكثير من عدد الصكوك الخضراء المتواجدة حاليا.
- صعوبة نفاذ المستثمرين الدوليين إلى الأسواق المحلية، يجد المستثمرون الدوليون صعوبة في الوصول إلى بعض الأسواق المحلية، فمن بين الصعوبات التي تعترضهم نجد التعاريف الخاصة بالصكوك الخضراء ومتطلبات الإفصاح تختلف من سوق إلى آخر، هذه الاختلافات ت زيد من تكاليف المعاملات، حيث تحتاج الصكوك الخضراء المعترف بها في سوق واحدة إلى إعادة تسمية أو إعادة اعتماد في سوق أخرى، إضافة إلى عدم وجود أي حماية من المخاطر (على سبيل المثال، ضد مخاطر العملة) .
- عدم توفر المستثمرين المحليين، يتم شراء الصكوك الخضراء في بعض الأسواق في الغالب من قبل المستثمرين المحليين إما بسبب ضوابط رأس المال أو الحواجز التعريفية، لذلك فإن وجود مستثمرين مهتمين بالصكوك الخضراء يعتبر أمرا أساسيا لضمان وجود طلب كاف.

المطلب الرابع: الاتجاهات العالمية وأسباب نمو سوق الصكوك الخضراء

صممت الصكوك الخضراء لاجتذاب أموال إسلامية من أجل استثمارها في التحول إلى اقتصاديات قليلة الكربون، حيث تكتسب هذه الأموال جاذبية لأن سيناريوهات التمويل البديلة لم تتجسد حتى الآن بما يكفي لتوفير التمويل المستدام المطلوب للاستثمار في تخفيض الانبعاثات الكربونية أو التكيف مع

تأثيرات تغير المناخ، بوتيرة سريعة على نطاق كبير بما يكفي لإحداث تأثير قوي في مكافحة تغير المناخ.

تتضافر ثلاثة اتجاهات في الأسواق المالية العالمية معا لجعل الصكوك أداة التمويل الإسلامي الأكثر شبها بالسندات التقليدية، وهي شكل قابل للاستمرار أكثر من أشكال التمويل الأخرى للأسباب التالية:[1]

1) إحجام البنوك عن تمويل مشاريع البنية التحتية بسبب صرامة متطلبات رأس المال، فالبنوك هي الممول التقليدي للديون لمشاريع البنية التحتية، لكنها بدأت في الانسحاب من هذا النوع من الإقراض؛ وأدت التغييرات التشريعية والإجرائية إلى تقليل رغبتها في المخاطر الأطول أجلا، ويحتل مستثمرو الأسواق الرأسمالية من الناحية النظرية، مكانة جيدة تؤهلهم من أن يحلو محل البنوك كممول للديون لمشاريع البنية التحتية، وذلك نظرا لأن هناك مشاريع كثيرة تتيح عائدات مرتفعة نسبيا، مع ارتباط ضعيف بالأشكال الأخرى لأدوات الدخل الثابتة، إلا أن تمويل الديون لمشاريع البنية التحتية يعتبر فئة جديدة تماما وغير مألوفة من فئات الأصول لمعظم مستثمري الأسواق الرأسمالية.
2) تزايد عدد المستثمرين المهتمين "بالاستثمار المستدام بيئيا" أو بمعنى آخر الاستثمار بهدف تعزيز الأنشطة غير المضرة بالبيئة.
3) النمو الكبير الذي تشهده أسواق الصكوك، في حين تتمايز هذه الاتجاهات الثلاثة عن بعضها بعضا ولا يربطها أي رابط، فإنها تتيح عند النظر إليها مجملة فرصة سوقية لاستخدام الصكوك كأداة لتمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة بيئيا.

[1] فاطمة الزهراء بن زيدان، فاطمة بودية، الطاهر شليحي، مرجع سبق ذكره، ص ص95، 96.

المبحث الثاني: الصكوك الخضراء الماليزية نموذجا

تعتبر التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة من التجارب الرائدة والناجحة التي يجب الوقوف أمامها بغية الاستفادة منها وتعميمها على دول أخرى، لذا في هذا المبحث سنتعرف على تجربة ماليزيا في مجال الصكوك الخضراء من أجل تحقيق الاستدامة.

المطلب الأول: الاقتصاد الأخضر وواقع التنمية المستدامة في ماليزيا

تعد التجربة التنموية في ماليزيا نموذجا يحتذى به كونها واحدة من أوائل الدول الإسلامية التي استطاعت أن تحقق قفزات هائلة في التنمية المستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

يعود النجاح الاقتصادي والتنموي الذي شهدته ماليزيا في جانب كبير منه إلى الدور الكبير الذي لعبته الدولة، بدءا من التخطيط للسياسات الاقتصادية حتى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة للنشاطات الاقتصادية في شتى المجالات، وقد برهنت تجربة ماليزيا على صدق التأثير الايجابي للحكم المحلي في مساعي التنمية عن طريق الخطط الاستراتيجيات التنموية التي مكنتها من أن تصبح دولة ناشئة، فنجد أن الاقتصاد الماليزي أثناء تطبيق هاته الخطط الاستراتيجيات قد مر بعدة مراحل نوردها فيما يلي:[1]

الفرع الأول: المرحلة الأولى

استمرت هذه المرحلة خلال الستينات ويطلق عليها مرحلة إحلال الواردات، حيث قامت ماليزيا بإنشاء صناعات تعوضها عن عمليات الاستيراد، إلا أنه نظرا لأسباب متعددة منها ضعف الطلب المحلي وضيق الأسواق لم تجد ماليزيا من هذه المرحلة الكثير، مما استوجب عليها تبني مرحلة ثانية كانت في السبعينات، حيث انتهجت فيها الدولة ما يسمى بالخطة الماليزية الثانية، وقد اتسمت هذه الفترة بتطور دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية، ولقد ساعدت الزيادة في العائدات النفطية في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة، كما شهدت هذه الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الالكترونية وبعض

[1] عبد الله جلال حسن، التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة-الواقع والتحديات المستقبلية-، كتاب جماعي حول أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا- دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، برلين، ألمانيا، ص 158.

المنتجات الأخرى، وهذا ما ساعد على زيادة حجم العمالة وانخفاض معدل البطالة وتحسين إنتاجية العمل.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية

وهي الفترة التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة، وتمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة "مهاتير محمد" الذي يعد بطل الازدهار الماليزي، حيث قفز البلد في عهده قفزات هائلة، خصوصا في جوانب الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والخدمات، كما قدم مهاتير رؤية شاملة للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول سنة 2020.

تركزت عملية التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة على محورين هما: ــ موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات إحلال محل الواردات، ــ الصناعة الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام، حيث كانت هذه الفترة "فترة التصنيع الثقيل" وهي مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي.

وبعدها جاءت مرحلة التحرير الاقتصادي، حيث اتسمت هذه الفترة بإنجاز ثلاث خطط خماسية، وشهدت الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات ونهاية التسعينات تبلور مشروع "مهاتير محمد" في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي من دون التخلي عن المقومات الوطنية الاقتصادية، كما اتسمت هذه الفترة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه وإعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة

هي عبارة عن خطة عشرية قسمت إلى خطتين خماسيتين أعطت اهتماما أكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي الذي اجتاح أماكن كثيرة من العالم، ومن ثم وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي والوصول به إلى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي، كما تميزت ماليزيا بمقاربتها المرتكزة على الموارد البشرية بهدف التنمية الوطنية.

وبعد هذه المرحلة جاءت المرحلة التي كان الهدف منها تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية متقدمة بحلول عام 2020، وكان "مهاتير محمد[1]" قد قدمها في ورقة عمل بعنوان إطلاق مجلس العمل الماليزي في فيفري 1991، وبدأ العمل المكثف بها مع بداية الألفية الجديدة، وارتأى "مهاتير محمد" أن على ماليزيا مواجهة عدد من التحديات لكي تحقق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضامن الاجتماعي، ومن أبرزها إقامة مجتمع موحد ومترابط يملك رؤية مشتركة، مع إقامة مجتمع ديمقراطي ناضج ومتسامح ومتمسك بالقيم و الأخلاق النبيلة ومتدين بذاته مع التأكيد على ثقافة التراحم والتكافل والعدل، كما عملت الحكومة الماليزية على تعزيز التنمية المستدامة والمناسبة من الناحية البيئية، من خلال وضع إطار عمل مؤسسي وقانوني للحماية لبيئية، وتسعى السياسة القومية البيئية إلى التقدم الاقتصادي لماليزيا مع تحسين نوعية حياة المواطنين في ظل ممارسات سليمة بيئيا، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق بيئة نظيفة وآمنة وصحية ومنتجة للأجيال الحالية والأجيال القادمة.

المطلب الثاني: الصكوك الخضراء الماليزية

قبل التطرق إلى واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا لابد لنا من معرفة واقعها في العالم ككل.

الفرع الأول: تطور اصدار الصكوك الخضراء عالميا

حيث شهدت سوق الصكوك في الآونة الأخيرة تطورات معتبرة مع دخول الصكوك الخضراء والمستدامة، الصادرة منذ 2017، هذه الصكوك تتميز بالتزام المستثمرين والمصدرين بمبادئ المسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية بشكل مستمر، شهد قطاع السندات الخضراء إصدارا إجماليا قدر بقيمة 17.4 مليار دولار أمريكي خلال 2018، حيث سجل نموا بنسبة 3% مقارنة ب عام2017، فبينما تستجيب السندات الخضراء لأهداف حماية البيئة تستجيب سندات المسؤولية الاجتماعية لتحدي عدم المساواة الاجتماعية وتتيح فرصة الوصول إلى شرائح المجتمع المحرومة، وبالرغم من أن سوق الصكوك المستدامة التي تتميز بمزيج من عوائد سوفي السندات الخضراء والاجتماعية تعتبر أقل جاذبية للمصدريين، لكن شهدت في الآونة الأخيرة ارتفاعا واضحا، فبحسب وكالة موديز للتصنيف الائتماني، ارتفعت إصدارات الصكوك الخضراء عالميا بنسبة 40% لتصل إلى

[1]"مهاتير محمد" رئيس وزراء ماليزيا السابق، تولى رئاسة الوزراء لأكثر من 22 عام، كان له دورا كبيرا في ازدهار اقتصاد ماليزيا.

47.2 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2019 ، وذلك عقب إصدارات مؤسسية قوية، وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أن ما قيمته 15.9 مليار دولار من الإصدارات العالمية لهذه الأدوات المالية الهادفة لتمويل مبادرات نوعية متصلة بالتعامل مع التغير المناخي وحماية البيئة أتت على شكل صكوك مؤسسية، وبنسبة الثلث تقريبا، فيما مثلت الإصدارات غير المالية نسبة 17%من إجمالي الصكوك الخضراء بقيمة وصلت إلى 8.1 مليار دولار.[1]

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): إصدارات الصكوك الخضراء عالميا خلال الفترة (2020/2017)

الجهة المصدرة	العملة	تاريخ الاصدار	الأموال المستثمرة	الأموال المستثمرة بالدولار الأمريكي	القطاع
Tadau Energy	الرينغيت الماليزي	جويلية 2017	250 مليون	58.4 مليون	مشروع الطاقة الشمسية
Universiti Teknologi Mara (UiTM solar power)	الرينغيت الماليزي	افريل 2018	222 مليون	56.6 مليون	مشروع الطاقة الشمسية
Republic of indonesia (SBSN INDO III)	الدولار الأمريكي	فيفري 2019	750 مليون	750 مليون	مشاريع خضراء مختلفة
The Islamic development Bank (IsDB)	الأورو	نوفمبر 2019	1000 مليون	1100.6 مليون	المشاريع الخضراء
Republic of indonisia (sukuk tabungan seri)	الروبية الإندونيسية	نوفمبر 2019	1459 تريليون	86.2 مليون	مشاريع خضراء مختلفة
PNB Merdeka ventures SDn Bhd	الرينغيت الماليزي	ديسمبر 2019	435 مليون	105.3 مليون	التطوير العقاري للمباني الخضراء
Republic of indonisia	الدولار	جوان 2020	750 مليون	750 مليون	مشاريع خضراء

[1] سمية بن علي، وفاء حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص 64.

	الأمريكي					مختلفة
Leader Energy	الرينغيت الماليزي	جويلية 2020	260 مليون	62.7 مليون	مشروع الطاقة الشمسية	

Source: world bank group, **Pioneering the green sukuk: three years on**, THE MALASIA DEVELOPMENT SERIES, octobre2020, page 32.

أحدثت جائحة كورونا (COVID-19) تأثيرا شديدا على سوق الصكوك الخضراء سنة 2020، حيث انخفضت الإصدارات في الأشهر السبعة الأولى لتصل إلى 813 مليون دولار، هذا يعكس ما يحدث في سوق الصكوك العالمية التي شهدت انكماشا، حيث أن حجم الإصدار انخفض بشكل حاد في مارس وأفريل بسبب وصول الوباء إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم، ليعرف بعد ذلك بعض الانتعاش في إصدار الصكوك الدولية في ماي وجوان من نفس السنة.[1]

[1] أميرة زياد، الصكوك الخضراء كألية لتمويل المشاريع المستدامة –الصكوك الإسلامية الخضراء نموذجا– مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2020، ص 44.

وفيما يلي إجمالي إصدارات الصكوك الخضراء عالميا حسب البلد:

الشكل رقم (03): توزيع إصدارات الصكوك الخضراء حسب الدول لسنة 2020

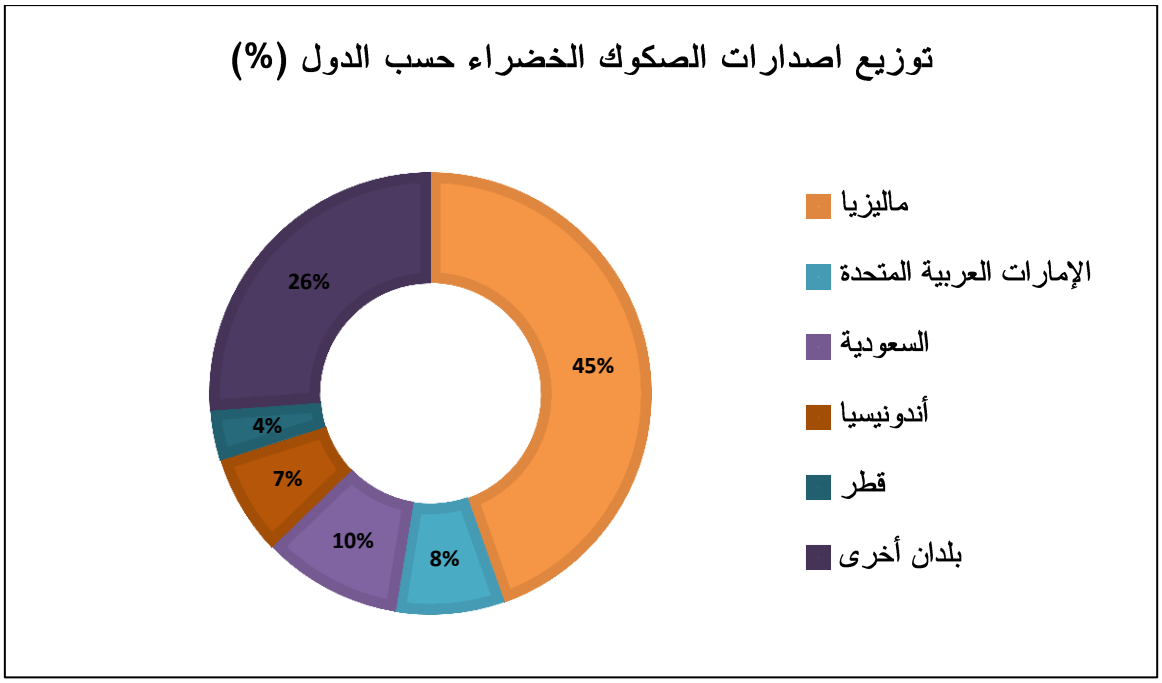

Source : MIFC estimâtes

بالرغم من الانتشار الواسع للصكوك الإسلامية في مختلف دول العالم إلى أن الصكوك الخضراء الا انها لازلت حكرا على بعض الدول حيث أن انتشارها بقي محصور في أربع دول، ويلاحظ من الشكل ريادة ماليزيا في سوق الصكوك الخضراء واستحواذها على أكثر من نصف الإصدارات العالمية لسنة 2020 بنسبة قدرة ب 45%.

الفرع الثاني: تطور اصدار الصكوك الخضراء في ماليزيا

تهدف ماليزيا من خلال إصدار الصكوك الخضراء إلى خلق استثمارات لمشاريع صديقة للبيئة، وتقدم خيار للمستثمرين الراغبين في استثمار يوافق مبادئ الشريعة ويسهم في حفظ البيئة التي أعطاها الإسلام عناية خاصة وأوصى بالمحافظة عليها.

صدر أول صك أخضر في ماليزيا في يوليو 2017 من قبل" تاداو إنيرجي" وهي شركة للطاقة الشمسية بمساعدة فنية من البنك الدولي واستطاع ت تعبئة 250 مليون رينجيت ماليزي لتمويل إنشاء محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 50 ميجا واط وفي أعقاب هذا النجاح أصدرت شركة ماليزية أربعة صكوك خضراء وسندا أخضر واحدا، تبع ذلك بعض الإصدارات الأخرى، ففي أكتوبر 2017 أصدرت شركة "كوانتوم سولاربارك" واحدة من أكبر الصكوك الخضراء في العالم والتي تصل قيمتها إلى مليار رينجيت ماليزي بغرض تمويل بناء ثلاثة مصانع للطاقة الشمسية الضوئية على نطاق واسع في (Kedah ,Melaka and Terengganu)، وهذا هو أكبر مشروع للطاقة الشمسية من نوعه في جنوب شرق آسيا، وسيولد حوالي 282.000 ميجا واط من الكهرباء، حيث تساعد الصكوك الخضراء التي أصدرها البنك الدولي في ماليزيا على زيادة الوعي فيما بين المستثمرين وقطاع المال والأعمال إزاء الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدان النامية بشأن تغير المناخ، وتساعد الصكوك الخضراء التي أصدرها البنك الدولي في ماليزيا على زيادة الوعي فيما بين المستثمرين وقطاع المال والأعمال إزاء الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدان النامية بشأن تغير المناخ، حيث يقدم البنك الدولي النصح للحكومات عن أسواق السندات الخضراء من واقع تجربته في إصدار الصكوك الخضراء وما يتمتع به من معارف بحكم وضعه كرائد في فضاء هذا السوق.[1]

ويمكن تلخيص جميع إصدارات هاته الفترة في الجدول الموالي:[2]

[1] www.platform.almanhal.com le 15/06/2022, 22 :20.

[2] بوبلال كريمة، عواطي سارة، دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة -التجربة الماليزية نموذج-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي، المركز الجامعي، عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020، ص ص62، 63.

الجدول رقم (02): إصدارات الصكوك الخضراء في ماليزيا حتى عام 2020.

الجهة المصدرة	تاريخ الإصدار	الأموال المستثمرة	استخدام الأموال
Tadau Energy	جويلية 2017	250m MYR (58m USD)	الطاقة المتجددة
Quantam Solar	أكتوبر 2017	1.000m MYR (236m USD)	المباني الخضراء
PNB Merdeka ventures Sdn Bhd	ديسمبر 2017	690m MYR (170m USD)	الطاقة المتجددة
Mudajaya Group Berhad (Sinar Kamiri)	جانفي 2018	245m MYR (63m USD)	الطاقة المتجددة
Universiti Teknologi Mara (UiTM)	افريل 2018	222m MYR (57m USD)	الطاقة المتجددة والمباني الخضراء، وإدارة المياه...
Pasukhas Group	فيفيري 2019	15.8m MYR (3.9m USD)	المباني الخضراء
PNB Merdeka ventures Sdn bhd	جوان 2019	445m MYR (108m USD)	الطاقة المتجددة
Telekosang	اوت 2019	590m MYR (208m USD)	الطاقة واستصلاح الأراضي
Edra Solar Sdn Bhd	أكتوبر 2019	550m MYR (131m USD)	الطاقة المتجددة
PNB merdeka ventures Sdn Bhd	ديسمبر 2019	435m MYR (105m USD)	المباني الخضراء
Leader Energy	جويلية 2020	260m MYR (61m USD)	الطاقة المتجددة
Solar Managment (Seremban) Sdn Bhd	سبتمبر 2020	260m MYR (64.4m USD)	الطاقة المتجددة
Kerian Solar Sdn Bhd	ديسمبر 2020	342m MYR (84m USD)	الطاقة المتجددة
		5549.8m MYR (1407.9m USD)	

Source: ASEAN Sustainable Finance state of the Market 2020.

نلاحظ أن اصدارات الصكوك الخضراء في تذبذب، حيث قدرت سنة 2017 ب 464 مليون دولار، ثم انخفضت سنة 2018 إلى 120 مليون دولار لتعاود الارتفاع بشكل كبير سنة 2019 بقيمة 613.9 مليون دولار، ويعود سبب هذا الارتفاع الى اقدام العديد من الشركات على طرح اصداراتها في هاته السنة، عاودت الاصدارات الانخفاض في سنة 2020 وذلك بسبب تأثير "جائحة كورونا" على الأسواق المالية وعلى الاقتصاد العالمي ككل والماليزي بصفة خاصة.

المطلب الثالث: الاعتماد على الصكوك الخضراء لتعزيز التنمية المستدامة في ماليزيا

سنتناول في هذا المطلب بعض المشاريع التنموية في ماليزيا، حيث اعتمدت هاته المشاريع على مصادر التمويل الأخضر منذ المرحلة الأولى الى المرحلة الأخيرة، حيث انها إما تبنت بعد من ابعاد التنمية (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)، او جميعها وعليه سنوضح أثر استخدام مصادر التمويل الأخضر لتنفيذ هذه المشاريع لتعزيز التنمية المستدامة:

الفرع الأول: مشروع المباني الخضراء لشركة (PNB Merdeka Ventures SDN Berhad):[1]

تم انشاء PNB_Merdeka_Ventures_SDN_Berhad كشركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة PNB permodalan Nasional Berhad لتنفيذ مشروع Warisan_Merdeka الذي يضم برجا مبدع التصميم مكونا من 118 طابقا ومركزا تجاريا للبيع بالتجزئة وشققا خدمية وفندقا فاخر، ومنصة مراقبة، تم تسمية البرج باسم"Merdeka PNB118 "، عند اكتماله سيكون هذا البرج أطول مبنى في جنوب شرق آسيا، حيث يبلغ ارتفاعه حوالي 630 مترا.

في ديسمبر2017، أصدرت (PNBMV) صكوكا خضراء تتوافق مع مبادئ الشريعة سميت (صكوك Merdeka ASEAN Green SRI)، وذلك وفقا لبرنامج صكوك بقيمة اسمية تصل الى 2 مليار رينغيت ماليزي، تستخدم عائدات هاته الصكوك الخضراء في التمويل الجزئي لمشروع برج (Merdeka PNB118)، حيث أصدرت الشركة في المرحلة الأولى يوم (29 ديسمبر 2017) صكوكا خضراء بقيمة اجمالية قدرها 690 مليون رينغيت ماليزي، وفي المرحلة الثانية يوم (28 جوان 2019) كانت قيمة الصكوك الخضراء المصدرة 445 مليون دولار، وفي المرحلة الثالثة يوم (27 ديسمبر 2019) كانت القيمة 435 مليون دولار ليكون اجمالي اصدارات هاته الشركة أكثر من 1.5 مليار رينغيت ماليزي (1570 مليون رينغيت ماليزي) حتى نهاية سنة 2019.

والشكل الموالي يوضح هيكل صكوك المشروع:

[1] كريمة بوبلال، عواطي سارة، مرجع سبق ذكره، ص 65، كذلك تقرير منشور على الموقع:

- www.worldbankgroupandsecurities.com, le 16/04/2022, 23 :00.

الشكل رقم (04): هيكل صكوك Merdeka venterues

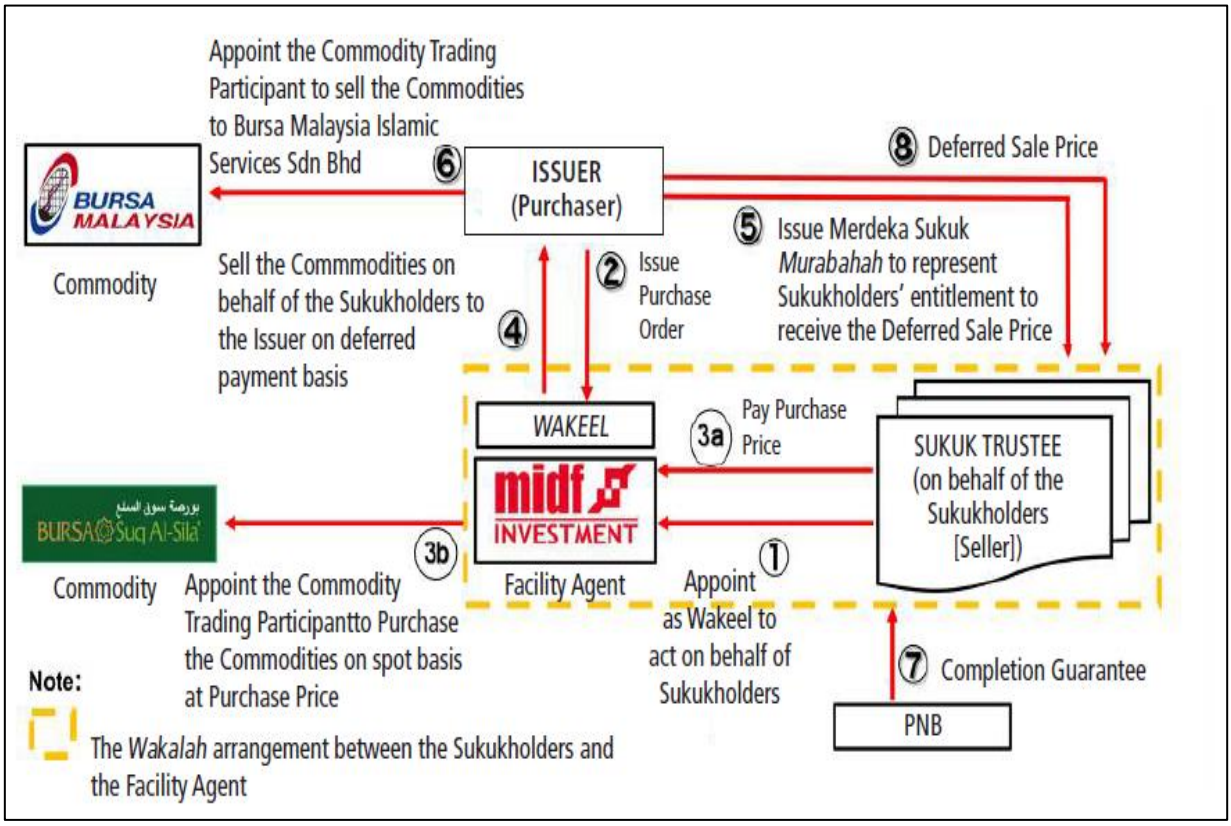

Source: world Bank group and Securities commission Malaysia, Islamic green finance: development, Ecosystem and prospects, 2019, p59.

- في الأخير تم تخصيص بافي العائدات لهاته الأنشطة لدعم البعد الاقتصادي للتنمية، حيث تعد هاته الصكوك من الصكوك الرائدة في اتباع معايير السندات الخضراء (ASEAN GREEN BOND– AGBS)، التي طورها منتدى (Capital markets forum –ACMF–) كما انها تعتبر داخل إطار صكوك الاستثمار المستدام والمسؤول المحدد من قبل هيئة الأوراق المالية في ماليزيا.

الفرع الثاني: مشروع تمويل البرامج التعليمية "صكوك إحسان":[1]

أصدرت الخزانة الوطنية برهاد في إطار "صكوك إحسان" في جوان 2015، صكوك بقيمة 100 مليون رينغيت ماليزي موجهة لقطاع التعليم، تم تحويل العائدات إلى Yayasan AMIRوهي منظمة

[1] مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي:

- www.arabic.cnn.com, le 15/04/2022, 22 :56.

غير ربحية لتمويل 20 مدرسة عامة في إطار برنامج المدارس، وبعد نجاح التجربة الماليزية على مدار سنتي 2014و 2015 في هذه النوعية من الصكوك وتزامنا مع تنامي الاستثمار في المشاريع الخضراء توجهت ماليزيا خلال شهر أوت 2017 إلى إصدار صكوك خضراء ذات مسؤولية اجتماعية SRI جمعت 100 مليون رينغيت ماليزي استعملت لدعم برنامج" Trust Scholl " ، وهو وبرنامج يهدف لتمويل البرامج التعليمية وتسهيل وصول الصغار إلى المدارس.

وقد جرى الاكتتاب بكامل قيمة الصكوك في يوم واحد، وبلغت نسبة الربح عليها 4.3 %، وشمل الاكتتاب شركات وصناديق استثمارية ومصارف وصناديق تقاعد ومؤسسات لإدارة الأصول، ووفقا لما أعلنته الحكومة الماليزية في بيان لها ستخصص الأموال الناتجة عن تلك الصكوك لتمويل قطاع التعليم، حيث ان هذا الصندوق للتعليم لا يهدف للربح المادي، بل هو مكرس لتحسين وصول الطلاب إلى التعليم المميز عبر شراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية الماليزية، وتعتمد الصكوك على عقد "الوكالة بالاستثمار"، وستستفيد من الخبرات الحكومية الماليزية التي تطمح إلى مواصلة قيادة الأسواق العالمية على صعيد إصدار الصكوك.

- ❖ وفي الأخير، وبعد إعطاء كافة التفاصيل حول المشروع، يتضح جليا انه خصصت الأموال الناتجة عن الصكوك الخضراء المصدرة لتمويل قطاع التعليم، دون هدف ربحي، وبالتالي فهي تدعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا، وهي توضح الدور الذي يمكن ان تلعبه الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع واعطائها ابعاد مختلفة.

الفرع الثالث: مشروع حديقة الطاقة الشمسية:[1]

أصدرت ماليزيا أكبر مشروع للطاقة الشمسية المعروف باسم (Quantum Solar Park– Semenanjung– SDN BHD)، ممول بالصكوك الخضراء في أكتوبر 2017، أطلق عليها مصطلح " صكوك التنمية المستدامة الخضراء "، وتمتلك الشركة الام (Itramas Corporation SdnBhd) خبرة 18 عام في مجال المشاريع الخضراء، فلها القدرة على انجاز هذا المشروع في مدة قصيرة، وهو الشيء الذي فرضته الحكومة الماليزية والتي حددت إطار زمني قصير لإنجاز هذا

[1] تقرير منشور على الموقع الالكتروني:

- www.financeministersforclimates.org, le 16/04/2022, 01 :32.

المشروع، وقد صنف المشروع على أنه من الاستثمارات الخضراء، بتكلفة إجمالية قدرها 1 مليار رينغيت ماليزي، حيث تولد المشاريع حوالي 282 ألف ميغاواط من الكهرباء سنويا لفائدة شركة المرافق الكهربائية الماليزية Tenaga Nasional على مساحة أرض قدرها 600 فدان ، ساهم هذا المشروع بتقليل 193000 طن من الكربون سنويا، وزود حوالي 90.000 منزل بالطاقة الكهربائية كما أن المشروع قدم 3000 فرصة عمل.

والشكل التالي يوضح هيكلة اصدار الصكوك الخضراء " صكوك الطاقة الشمسية " التي مول بها المشروع:

الشكل رقم (05): هيكل صكوك مشروع الطاقة الشمسية

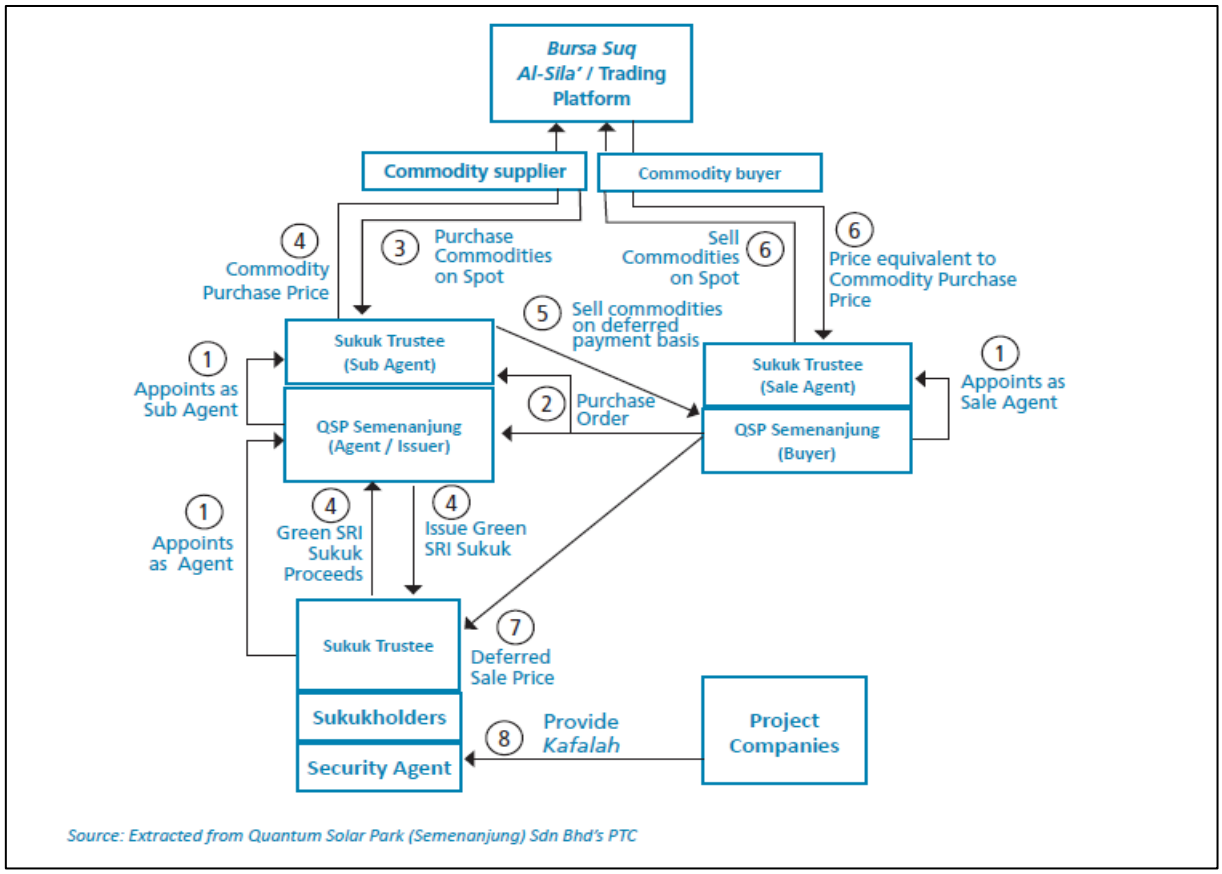

Source: world Bank group and Securities commission Malaysia, Islamic green finance: development, Ecosystem and prospects, 2019, p55.

- في الأخير وبعد التطرق لمختلف مراحل اصدار الصكوك الخاصة بهذا المشروع، والتي وجهت لتمويل مشروع من مشاريع الطاقات المتجددة النظيفة، من خلال بناء ثلاث محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية واسعة النطاق في ولايات من ماليزيا (Kedah وMelaka وTerengganu)، وعليه يتضح دور هذا المشروع في دعم البعد البيئي، واستخدام عائدات اصدار هاته الصكوك في دعم التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الجزائر نحو اقتصاد اخضر.

تعتبر الجزائر من الدول التي تسعى الى تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق تنمية مستدامة، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على الجهود والإنجازات المحققة في الجزائر من أجل التحول نحو اقتصاد أخضر، وكذا بعض التوصيات.

المطلب الأول: واقع ومجهودات الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر

1) المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية:

في دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، أكدت أنه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و2025 مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة، مثل إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة. وفي وثيقة «المخطط الوطني (الجزائري) للتهيئة الإقليمية»، تشير الحكومة إلى أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر[1].

إضافة الى العديد من الهيئات والمؤسسات والتي من بين مهامها حماية البيئة وكذا تمويل المشاريع البيئية، نذكر منها:[2]

2) صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية:

[1] أكرم يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 577.

هذا الصندوق تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23 يوليو 2002 في قانون المالية التكميلي لسنة 2002، وخصص له مبلغ مالي أولي قدر بـــ 500 مليون دج، ومن بين الأنشطة التي سيقوم بتدعيمها وتمويلها نذكر :

- حماية مداخيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية؛
- مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي؛
- تطوير إنتاج الحيوانات في الأوساط السهبية؛
- فتح مسالك زراعية؛
- تهيئة هذه المسالك الزراعية للاستفادة منها.

3) **الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم:**

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1995 وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة والتي تتعلق بـــــ:

- إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية؛
- إنشاء مؤسسات عامة تتكون من خمسة عمـــال دائمين على الأقل في نفس المناطق وفي مجالات الخدمات من النوع السامي (تقنيات جديدة للاتصال).

4) **البيئة ومكافحة التلوث:**

أنشأ هذا الصندوق من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد، وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي، وقد تم إنشاء صندوق البيئة ومكافحة التلوث ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، ويتم تمويله من المصادر الآتية :

- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة بنسبة 75 في المائة؛
- الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75 في المائة؛

- الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة والتي تتجاوز القيمة القصوى 75 في المائة من الرسم؛
- الرسم على البترين الممتاز والعادي والرصاص 50 في المائة.

5) صندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية:

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003، من أجل تمويل العمليات الآتية :

- الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية؛
- تمويل الدراسات والخبرات الأولية في رد الاعتبار للمناظر الطبيعية؛
- تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية؛
- المساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الاستعجالي في حالة التلوث البحري المفاجئ.

وبالإضافة إلى الصناديق السابقة نذكر: صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب، الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.

المطلب الثاني: أهم إنجازات الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر

حققت الجزائر عدة إنجازات فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد الأخضر أهمها:[1]

1- المركز الهجين (HYBRID) للطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل:

أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية- الطاقة الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل -على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر ب 130هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميغاوات عن طريق الغاز و30 ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسية .

[1] عبد الرؤوف مشري، اليات تمويل الاقتصاد الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة عرض تجارب بعض الدول (المغرب، الأردن، الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدين ام البواقي، 2019، ص ص92، 96.

2- سد بني هارون:

الجزائر لديها 70سد مستغلة، بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار متر مكعب، وهناك (14) سد آخر قيد الانجاز، والمجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى انجازا استراتيجيا كبيرا، حيث يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي 4 ملايين نسمة: في إقليم 5 ولايات: جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة يسمح بسقي أكثر من 400000 هكتار موزعة على سهول أهمها سهل باتنة وسهل الرملية على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدر بـــ 960 مليون م3 وعلاوة على ذلك، الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سود تخزين: وادي العثمانية، كلية المدور وركيس، وقدرة كل منها هي 35 ،62 و 65 مليون.

3- التصميم المعماري الذكي:

التصميم المعماري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمريحة في المباني الذكية، بالرغم من ضعف الجزائر في اعتماد مثل هاته التصاميم وقلتها الا أنه يمكننا ان نشير الى حديقةCyber parc التي أقيمت في سيدي عبد الله، بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن اتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية .

4- محطات لتحلية مياه:

بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة تسعة منها هي في حالة تشغيل بسعة يومية إجمالية 1.39 مليون متر مكعب في اليوم، وأربعة منها هي مبرمجة، التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا "الإجهاد المائي" في هذه المنطقة، وبشكل أعم استراتيجية تحلية المياه مسؤولة لخيار تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية، بتوفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط، وهذا يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة لمياه الشرب (أكثر من 25 في المائة)، ولكن أيضا تحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحة لأغراض الري.

5- النقل الكبير للمياه في عين صالح/ تمنراست:

مشروع عين صلاح /تمنراست يمثل أكثر من عنوان واحد، لسياسة استباقية بحزم لتحقيق واحد من الأهداف الإنسانية للألفية للأمم المتحدة: تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب، يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان (عين صالح) نحو تمنراست لأنه من الإنجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد.

المطلب الثالث: سبل وفرص النهوض بالاقتصاد الأخضر في الجزائر

الجزائر تمتلك فرصا كبيرة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر، ما يجعله مجالا استراتيجيا يمكن اعتماده كمحرك فعال للتنويع الاقتصادي، كما أنها قد باشرت مجموعة من الإصلاحات والمبادرات لحماية البيئة، تعتبر أساسا ومنطلقا ممتازا في طريق الاقتصاد الأخضر، لكن حتى يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في تنويع الإنتاج الوطني وإعادة هيكلة بنية الاقتصاد ويساعد في الخروج من الاعتماد على قطاع المحروقات، لا بد من تبني استراتيجية شاملة ذات أهداف محددة في المدى القصير والمتوسط والطويل، من خلال الاستثمار في أهم القطاعات الحيوية، مما يستلزم إعادة توزيع الاستثمارات العامة والخاصة واصلاح الظروف المساعدة والسياسات الداعمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، كالتالي[1]:

1) تكييف النظام التعليمي وبنيات التكوين المهني مع المهن الجديدة وتعزيز الشراكة بين الجامعة ومراكز البحث والشركات وغرف التجارة والصناعة والتنظيمات المهنية.
2) دعم مؤسسات صغيرة ومتوسطة مختصة في التنمية المستدامة، فظهور نسيج مؤسساتي قائم على استغلال الإمكانيات الهائلة التي يوفرها الاقتصاد الأخضر في الجزائر، بوسعه فتح آفاق خاصة بالنسبة للنساء خاصة في قطاعات الطاقات المتجددة ومعالجة النفايات والرسكلة والنقل والخدمات الواجب تطويرها لدعم الاقتصاد الأخضر.
3) إصلاح السياسات الصناعية المائية، التصنيع، الزراعة السياحة ومجال النقل لتشجيع الاستثمار الأخضر؛ تفعيل دور السياسات الاقتصادية في تحقيق الاقتصاد الأخضر مثل:

[1] نور الهدى يحياوي، حفاظ زحل، الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد الأخضر الجزائري، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 03، ديسمبر 2015، ص 62.

الجباية الخضراء (التحصيل الضرائب على أساس حجم التلوث وليس على أساس حجم الإنتاج)، الإعانات المالية الخضراء.

4) مجال تدوير النفايات، إن النفايات في الجزائر في ارتفاع مستمر بسبب توسع نشاط المؤسسات الصناعية والاقتصادية وهذا يتطلب عمل جاد للتحكم في تسيير النفايات، لذلك تسعى الجزائر إلى بذل جهود إضافية من أجل تطوير صناعة تدوير النفايات لتدارك التأخير المسجل في هذا الميدان واعتباره من وسائل تطوير الاقتصاد الأخضر.

5) الطاقات النظيفة، إن الرؤية المستقبلية لتفعيل استغلال الطاقة المتجددة تأخذ بالحسبان النتائج الايجابية التي ستحققها والفرص التي ستطيحها للجزائر من خلال تحقيق الرفاه المجتمعي للمواطن الجزائري، وذلك من خلال توفير الإمداد بالطاقة ومجالات استخداماتها التي من شأنها أن ترتقي بمستوى معيشة الآلاف خاصة في القرى والمناطق النائية المعزولة. بالإضافة إلى قطاع الطاقات المتجددة من شأنه أن يمتص نسبة معتبرة من اليد العاملة، وهو ما يحقق امتصاص لنسبة من البطالة في جميع المستويات.

خلاصة الفصل:

تعتبر الصكوك الخضراء من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية، حيث شهدت انتشارا واسعا خلال فترة زمنية وجيزة، وأصبحت الأداة الأسرع نموا في سوق التمويل الأخضر، باعتبارها قناة جيدة توفر حلولا تمويلية متنوعة للأفراد والشركات الراغبة في التعامل بالمعاملات المالية الإسلامية، بعيدا عن الربا من ناحية، والحصول على تمويل يتناسب وامكانياتهم الاجتماعية والمهنية من ناحية أخرى، كما انها تمتاز بمميزات تعزز فرصة اندماج السوق المالية الإسلامية بالأسواق العالمية.

ان دراسة واقع التنمية المستدامة في ماليزيا يبين لنا حجم الجهود المبذولة من طرف الدولة، من خلال مختلف البرامج والخطط التي اتخذتها من اجل الحصول على تنمية مستدامة بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، باعتبار ماليزيا دولة رائدة في مجال الصكوك الخضراء، وذلك من خلال مساهمتها في تمويل ابعاد التنمية المستدامة، من خلال قدرتها على حشد الأموال الضخمة لإنجاز مشاريع خضراء كبرى تدفع بعجلة الاقتصاد الماليزي نحو النمو والازدهار دونما احداث اضرار على البيئة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى الى تبني نظام الاقتصاد الأخضر، من اجل تحقيق التنمية المستدامة، فسعت الى الاستثمار فيه من خلال التمويل وانتهاج سياسة جبائية بيئية، والاستثمار في الطاقات المتجددة.

خاتمـــة

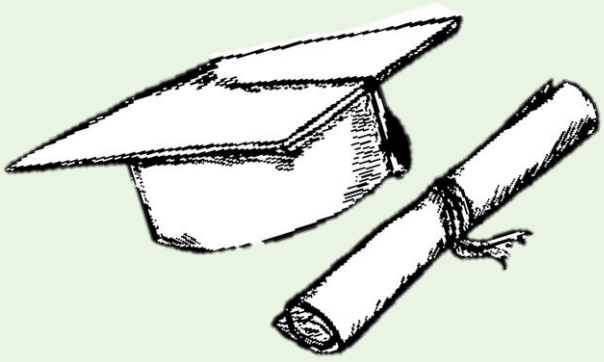

خاتمة:

اتجه العالم خلال السنوات الأخيرة إلى ما يعرف بالاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، في هذا الصدد قامت العديد من المنظمات الدولية بمجهودات كبيرة وكثيفة للترويج له، حيث يعتبر التمويل الأخضر من اليات الاقتصاد الأخضر، وتقوم فكرته على أساس تخضير النظام المالي من خلال تطبيق الإدارة الفعالة للمخاطر البيئة عبر النظام المالي، حيث عرف على انه مجموعة من المنتجات والخدمات المالية التي تراعي العوامل البيئية في جميع مراحل الاقتراض، وعمليات الرصد اللاحقة وإدارة المخاطر، وتشجيع الاستثمارات المسؤولة بيئيا.

تمثل الصكوك الخضراء أحد اهم أدوات التمويل الاخضر الحديثة نسبيا، حيث أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، كونها توجه خصيصا لمساندة مشاريع متصلة بالمناخ أو البيئة، فالصكوك الخضراء يمكن ان تساعد في سد فجوة التمويل، بحيث يمكن تنفيذ المشاريع بشرط ان تكون أسواق رأس المال الإسلامية مصدرا هاما لتمويل المشاريع، وعليه فإن التجربة الماليزية جديرة بالاهتمام والدراسة نظرا لكونها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاق اقتصادي رائد، فهي تمثل نموذجا واقعيا ومثاليا للعديد من دول العالم، إذ يساهم التمويل الإسلامي فيها في تحقيق التنمية المستدام، لذلك هدفت هذه الدراسة لقياس دور الصكوك الخضراء في تعزيز التنمية المستدامة، وذلك بعد تتبع نمو سوق الصكوك وتطورها في ماليزيا، وقد تبين أن للصكوك الخضراء دورا ايجابيا في التنمية المستدامة من خلال مراعاتها للبعد الاجتماعي في التمويل، وكذلك البعد البيئي كحماية البيئة من التلوث والأضرار التي قد تلحق بها، والبعد الاقتصادي بتمويل المشاريع المحافظة على البيئة واستدامتها.

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة لتبني نظام التمويل الأخضر، من اجل المحافظة على البيئة وتحقيق استدامة التنمية للنهوض باقتصادها مستقبلا.

اختبار الفرضيات:

للإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في: **"كيف يمكن ان يساهم التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة؟ وما هو واقع الصكوك الخضراء كصناعة مالية مستدامة في ماليزيا؟"** قمنا باختبار الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يتوافق الاقتصاد الأخضر مع البيئة ويعزز استخدام الطاقات النظيفة، حيث يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق التكامل بين ابعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية،

- الاقتصاد الأخضر يعتمد في مجالاته على مصادر للطاقة بديلة ومصاحبة للبيئة واستغلال كل ما يوجد في البيئة ولكن بشرط أن يكون صديق لها ولا يسبب لها أية ملوثات، بحيث يحد من الآثار البيئية كما يراعي المخاطر الطبيعية ودور رؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: التمويل الأخضر هو مجموعة الاستثمارات والقروض التي تمول المشاريع الهادفة الى حماية البيئة، والمحافظة على الموارد الطبيعية.

- عرف التمويل الأخضر على انه مجموعة من المنتجات والخدمات المالية التي تراعي العوامل البيئية في جميع مراحل الاقتراض، وعمليات الرصد اللاحقة وإدارة المخاطر، وتشجيع الاستثمارات المسؤولة بيئيا، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: لعبت الصكوك الخضراء دور فعال في تمويل المشاريع المستدامة في ماليزيا.

- للصكوك الخضراء دورا فعالا، باعتبار ماليزيا دولة رائدة في مجال التمويل الإسلامي، وكذا التمويل الأخضر بصفة خاصة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- إن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة فيما بينها في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط او التنظيم او الترشيد للموارد هي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي او البعد البيئي.

- لتأمين النجاح في التمويل الأخضر، واعتماده كحل ناجع للخروج من الازمات، يجب تعزيز الاقتصاد الأخضر والاهتمام بالتكنولوجيا الخضراء، من خلال زيادة الكفاءة والابداع والاعتماد على اليات تمويل إسلامية مبتكرة، تهدف لدعم المشاريع والبرامج البيئية، كالطاقة المتجددة.
- إن الصكوك الخضراء هي امتداد للسندات الخضراء ولكن من منظور إسلامي وهي واحدة من أهم الأدوات المالية الإسلامية التي تستخدم في تمويل مشاريع تخدم التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
- توجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال إصدار الصكوك التي تعزز من التنمية المستدامة إلى الاستثمار في أصول ومشاريع معلومة كمشاريع الطاقة المتجددة، ومشاريع البنية التحتية، والمشاريع البيئية.
- عرفت التجربة الماليزية نجاحا في إصدار وتداول الصكوك الإسلامية الخضراء، حيث ساهمت في التأثير على ارتفاع الناتج المحلي للفرد، وتمويل عدة مشاريع تخدم مصالح التنمية المستدامة في ماليزيا.
- يعتبر الاقتصاد الأخضر بالنسبة للجزائر أحد وسائل تحقيق اهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل، ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر.

آفاق الدراسة:

من خلال التطرق الى عديد المحاور في دراستنا، والتوصل الى مجموعة من النتائج، تبين لنا ان هناك جوانب تستحق البحث فيها:

- القيام بدراسة تفصيلية لتأثير التمويل الأخضر على كل بعد من ابعاد التنمية المستدامة في الدول النامية.
- دراسة وضعية الجزائر تجاه الاقتصاد الأخضر، وإمكانية تطويره والاعتماد عليه في المستقبل.

قائمة المصادر والمراجع

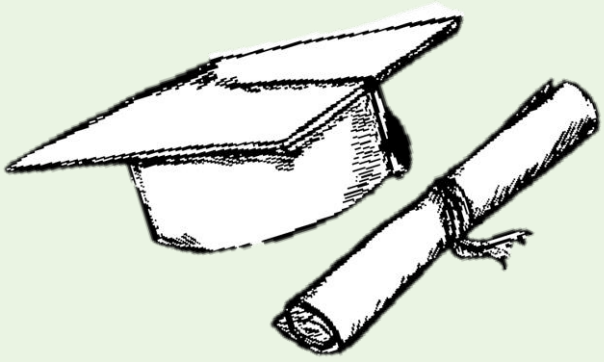

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1- الدماغ زياد جلال، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

2- العصيمي عايد عبد الله، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

3- جلال حسن عبد الله، **التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة – الواقع والتحديات المستقبلية–**، كتاب جماعي حول ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا –دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الافاق– برلين، المانيا.

4- حسن عبد الله جلال، **التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة –الواقع والتحديات المستقبلية–** كتاب جماعي حول أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا –دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق– برلين، ألمانيا.

5- ناصف ايمان عطية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2010.

6- علي احمد شعبان محمد، **الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.

7- شوقي حسين عبد الله، **التمويل والإدارة المالية**، دار النهضة، جامعة القاهرة، 1988.

8- غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة احمد، **التنمية المستدامة (فلسفتها، أساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

II. الاطروحات والمذكرات الجامعية:

1- الزبيري رابح، **تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 1998.

2- بوبلال كريمة، عواطي سارة، **دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة –التجربة الماليزية نموذج–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي، المركز الجامعي، عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020.

3- زياد اميرة، **الصكوك الخضراء كألية لتمويل المشاريع المستدامة –الصكوك الإسلامية الخضراء نموذجا–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2020.

4- يخلف أكرم، **توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة كألية لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية، ادرار، 2020.

5- لموشي راوية، **دور سوق راس المال في تمويل الاستثمار**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

6- مشري عبد الرؤوف، **اليات تمويل الاقتصاد الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة –عرض تجارب بعض الدول (المغرب، الأردن، الجزائر)** –، مذكر لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2019.

7- فتاح شيماء، **لحسن رانيا، دور التمويل البنكي في تدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة BNA 491 وكالة تبسة–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص ماليو ومحاسبة، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020.

III. المجلات:

1- بن زيدان فاطمة الزهراء، بودية فاطمة، شليحي الطاهر، **الصكوك الخضراء: صناعة مالية مستدامة –نظرة عالمية–** مراجعة إصلاحات الاقتصاد والتكامل في الاقتصاد العالمي، الجزائر.

2- بن علي سمية، حمدوش وفاء، **الصكوك الخضراء خيار تمويلي لدعم المشاريع الصديقة للبيئة**، دراسة لبعض النماذج عن تجربة اندونيسيا، جامعة باجي مختار، عنابة، 2021.

3- بوروبة كاتيا، **أهمية التوجه نحو التمويل الأخضر في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة (واقع وافاق)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 10، فيفري 2020.

4- بوضياف سارة، بوضياف عبد المالك، **التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المال والأعمال، مجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2018.

5- جلطي منصور، زواتين خالد، **البيئة والتنمية المستدامة: أي علاقة؟ –دراسة في الإشكالات القانونية–**، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 03، العدد 02، 2020.

6- دوابه أشرف محمد، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، مجلة البحوث الإدارية، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، العدد 04، أكتوبر 2006.

7- هرموش ايمان واخرون، **التمويل الأخضر كألية لدفع مشاريع الطاقة المستدامة –تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر–**، مجلة اقتصاد المال والاعمال GFBE، جامعة سكيكدة، المجلد 03، أكتوبر 2019.

8- حمدي زينب، سلكة أسماء، **مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد نحو بيئة خضراء**، مجلة الاقتصاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، المجلد 09، 2020.

9- حفاي عبد القادر، شحوم رحيمة، **التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء الماليزية نموذجا)**، مجلة دفاتر اقتصادية، ديسمبر 2018.

10- يحياوي نور الهدى، زحل حفاظ، **الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد الأخضر الجزائري**، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 03، ديسمبر 2015.

11- كروش نور الدين، عقاب كمال، **التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: الحالة الماليزية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2020.

12- لسود راضية، **الصكوك الإسلامية الخضراء نموذج واعد للتمويل الإسلامي، عرض لبعض التجارب الدولية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 10، جامعة الجزائر 03، جوان 2020.

13- لقوي سعيدة، بورنان مصطفى، **الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، الصكوك الخضراء الماليزية نموذجا**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2021.

14- مناطوري الجودي، **التنمية المستدامة في الجزائر–الواقع والتحديات–**، مجلة الباحث، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، العدد 06، 2016.

15- مختار عبد الهادي، **الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة البحوث العلمية في تشريعات البيئة، جامعة تيارت، العدد 09، جوان 2020.

16- عمارة هدى، **البيئة والتنمية المستدامة -تجربة الجزائر-**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 02، العدد 12.

17- قحام وهيبة، شرقوق سمير، **الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل -مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر-**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة سكيكدة، العدد 06، ديسمبر 2016.

18- رحمان أمال، سلمة عائشة، عبد اللاوي عقبة، **الصكوك الخضراء كخيار لتمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 2020.

IV. المقالات الالكترونية:

1- صبري ساندي واخرون، **الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر**، المركز الديموغرافي العربي، 2017/06/15، مقال منشور على https://democraticac.de/?p=47167 ، اطلع عليه يوم 2022/01/03، على الساعة 14:45.

2- **التنمية الاقتصادية**، المركز الوطني للتوثيق، مقال متاح على الموقع www.ABAHTOO.net، 2020، اطلع عليه يوم 2022/02/02/، على الساعة 16:32.

3- مقال متاح على الموقع www.arabic.cnn.com، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/15، على الساعة 22:56.

V. التقارير والمواقع الإلكترونية:

1- تقرير منشور على الموقع www.financeministersforclimatec.org، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/16، على الساعة 01:32.

2- الموقع الالكتروني: www.worldbankgroupandsecurities.com، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/16، على الساعة 23:00.

3- الموقع الالكتروني: www.platform.almanhal.com، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/15، على الساعة 22:20.

VI. البحوث العلمية والمحاضرات:

1- عبد الواحد غردة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.

2- عبدلي ادريس، جعفري جمال، **الاقتصاد الأخضر ضمن نموذج التنمية الماليزي**، مداخلة بجامعة البليدة 02، 2021.

3- تواتي نصر الدين، **دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة**، بحث علمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02.

VII. المؤتمرات:

1- مبطوش العلجة، خالدية بوجنان، **دراسة قياسية لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق التمويل بالصكوك الخضراء**، المؤتمر الدولي حول الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة -تجارب ومقاربات-، انطاليا، تركيا، 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- world Bank group and Securities commission Malaysia, Islamic green finance: development, Ecosystem and prospects, 2019.

2- world bank group, Pioneering the green sukuk: three years on, THE MALASIA DEVELOPMENT SERIES, October 2020.

3- ASEAN Sustainable Finance state of the Market 2020.